

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٤٢

الثلاثاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي (نيجيريا)

مشروع القرار (A/74/L.22)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فياليو
روشا (كابو فيردي).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥
لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام
بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق
والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات
الصلة

البند ٧٤ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع القرار (A/74/L.21)

تقرير الأمين العام (A/74/70 و A/74/350)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة
النرويج لعرض مشروع القرار A/74/L.21.
السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تشرفت
النرويج بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار
A/74/L.21، المتعلق باستدامة مصائد الأسماك. واليوم
يسرني بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار أن أعرض نصه في
الجمعية العامة.

التقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المخصص
الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة
البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في
ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (A/74/315)
تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير
الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات
وقانون البحار في اجتماعها العشرين (A/74/119)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1940246 (A)



ولا يزال يتعين القيام بعمل هام في مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ولهذا فإننا نحتاج إلى تنفيذ عالمي لاتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي كان أول اتفاق دولي ملزم يستهدف تحديدًا الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. فالاتفاق مهم للغاية للجهود الرامية إلى الحفاظ على الأرصد السمكية في العالم. ونحيب بالدول التي لم تصبح بعد أطرافًا في الاتفاق أن تفعل ذلك.

ويسرنا أن نتمكن من اعتماد مشروع القرار A/74/L.21 بتوافق الآراء اليوم، ونشكر جميع الدول الأعضاء، مرة أخرى، على إسهامها القيم في مشروع القرار هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضًا أن أعثم هذه الفرصة لأشكر المدير غابرييل غوتش - وانلي والموظفين في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على خبرتهم ومهنتهم ودعمهم القيم قبل وأثناء المشاورات.

وإذا جاز لي فإن النرويج كذلك تشارك الآخرين، بصفتها الوطنية، في تقديم مشروع القرار المعنون "المحيطات وقانون البحار" (A/74/L.22). ونشكر وفد سنغافورة على قيادته المتفانية والفعالة خلال جولتي المشاورات. وقد احتفلنا، هذا العام، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - دستور المحيطات. ويؤكد مشروع القرار L.22 مرة أخرى الطابع العالمي والموحد للاتفاقية، فضلًا عن أنه يحدد الإطار القانوني الذي يجب أن يُضطلع فيه بجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتؤيد النرويج تأييدًا تامًا الرأي المتمثل في أن الاتفاقية توفر وضوحًا فيما يتعلق بالتزامات الدول وحقوقها.

وبناء القدرات ضروري لكفالة قدرة جميع الدول على التنفيذ الكامل للاتفاقية والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات. ولذلك، تعزز النرويج تعاونها الإنمائي في ميدان إدارة المحيطات،

توفر مصائد الأسماك مصدرًا حيويًا للغذاء والعمل والرفاه الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم. إن تحقيق استدامة مصائد الأسماك هو أمر ضروري لو أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. يمثل الاتفاق حجر الزاوية في إدارة المصائد الحديثة. إنه يضع نظامًا قانونيًا شاملاً للحفاظ على الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال واستخدامها المستدام، مع التركيز بشدة على الإدارة الإقليمية. ويعزز هذا الاتفاق استدامة بعض أرصد الأسماك الأكثر أهمية تجاريًا في العالم.

إن التعاون الإقليمي هو أمر حاسم لضمان التنسيق وتماكك السياسات بشكل أفضل في إدارة محيطاتنا. إن الترتيب الجماعي بين لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (لجنة أوسبار) المنشأة بموجب اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي وهيئة مصائد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي هو مثال جيد على هذا التعاون، والذي يهدف إلى أن يصبح منتدى متعدد الأطراف يضم جميع الكيانات المختصة في المنطقة. يمكن أن تكون الخبرة المكتسبة من هيئة مصائد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة أوسبار بمثابة نموذج للمناطق الأخرى تحتذي به في تعزيز نهج شامل لعدة قطاعات. ويسعدنا أن نرى تقديرًا لهذا التعاون في مشروع القرار.

إننا سنحتفل جميعًا في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمدونة قواعد السلوك للصيد الرشيد التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٥. وبالرغم من أن المدونة طوعية إلا أنها قد تكون أكثر صكوك مصائد الأسماك شهرة في العالم، بعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق منذ اعتماد المدونة، فإننا ما زلنا بعيدين عن رؤية جميع أنشطة الصيد تجري بطريقة مسؤولة.

في هذا الصدد. إننا نواصل العمل بصورة استباقية في محافل دولية ذات صلة مثل جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل. ونرحب بصفة خاصة بقرار إدراج البلاستيك المختلط وغير القابل لإعادة التدوير والملوث في نظام الرقابة في اتفاقية بازل.

إن آثار تغير المناخ من بين أكثر المسائل إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي. وتتعرض الجزر الصغيرة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمناطق الساحلية المنخفضة، للخطر بصفة خاصة. وتبعث النتائج الواردة في آخر تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على القلق الشديد، وتؤكد أن مستوى سطح البحر العالمي لا يزال يرتفع بمعدل متزايد. فستحدث الأحداث الشديدة المتصلة بمستوى سطح البحر على نحو أكثر تواترا وستكون لها عواقب وخيمة. كما يؤكد التقرير أيضا أن التغيرات في النظم الإيكولوجية البحرية تؤثر سلبا على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. فالعلم يشير في اتجاه واضح؛ ولذلك يجب علينا جميعا رفع مستوى طموحاتنا. وإلا فإن الأهداف المحددة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ستكون بعيدة عن متناولنا. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية في ضمان زيادة الدعم المقدم إلى الدول النامية في المجالات الأساسية للتمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا.

وتؤيد الترويج بقوة عملية وضع صك جديد لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونرى أن هناك حاجة إلى نظام جديد يتحكم في الموارد الجينية البحرية في هذه المجالات يكون واقعا وفعالا من حيث التكلفة وعمليا. وينبغي له أيضا أن يعزز البحث والابتكار وأن يكفل الوصول إلى تقاسم المنافع. وفيما يتعلق بأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، ينبغي أن يبدأ الصك الجديد بزيادة المساهمات من الآليات القطاعية والإقليمية القائمة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وبذلك

ونرحب بدعوة مشروع القرار الأمين العام إلى توسيع نطاق أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

وقد كنا فخورين باستضافة مؤتمر محيطنا لعام ٢٠١٩ في أوسلو في تشرين الأول/أكتوبر. فقد سلط المؤتمر الضوء على أهمية المعرفة كأساس لجهودنا الرامية إلى حماية محيطاتنا. وشارك ما مجموعه ٦٠٠ من القادة من الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني من أكثر من ١٠٠ بلد - وهي مشاركة عالمية أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة. وكذلك سلط المؤتمر الضوء على الأهمية الحيوية لإشراك القطاع الخاص. ونأمل في أن نمضي قدما بالشراكة والحس بالإلحاح الذي أبدى في أوسلو في العديد من الأحداث الهامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠٢٠، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في لشبونة في حزيران/يونيه ومؤتمر محيطاتنا لعام ٢٠٢٠ في بالاو في آب/أغسطس.

ويجب علينا أن نكون على قدر مسؤولياتنا البيئية فضلا عن التزاماتنا القانونية والأخلاقية تجاه الأجيال المقبلة. إن للمحيطات إمكانات هائلة عندما يتعلق الأمر بتلبية حاجة العالم المتزايدة إلى الموارد وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجمع الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، الذي أنشئ في العام الماضي، قادة العالم الذين يدركون أنه يجب أن يدعم الإنتاج الاقتصادي وحماية المحيطات أحدهما الآخر إذا أردنا أن ننتج ونزدهر. وقد طلب الفريق سلسلة من الوثائق الزرقاء من كبار الخبراء، لاستكشاف التحديات الملحة في العلاقة بين المحيط والاقتصاد.

وقد نُص بوضوح على الالتزام بحماية البيئة البحرية في الاتفاقية. وتضطلع الترويج، في هذا الصدد، بدور قيادي في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز المحيطات النظيفة والصحية. ويشكل برنامجنا الإنمائي لمكافحة القمامة البحرية أداة رئيسية

سنويا. وهو يغطي مجموعة واسعة من القضايا والأنشطة. وهذا العام، عقدت مشاورات غير رسمية على مدى تسعة أيام وفي جزأين، في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ومن ٢٠ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت المفاوضات مكثفة مرة أخرى.

وسأسلط الضوء، على سبيل المثال، على ثماني مسائل انبثقت عن مفاوضات هذا العام، دون أي نية لأن تكون شاملة أو كاملة. أولا، يلاحظ مشروع القرار مع الارتياح الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ الاتفاقية واحتفالات اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية والسلطة الدولية لقاع البحار.

ثانيا، يقيم مشروع القرار عمل السلطة. ووافقت السلطة، ضمن إجراءات أخرى، على خطة العمل الثلاثين لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات وأطلقت قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار. ويرحب مشروع القرار أيضا بالتقدم المحرز في عمل السلطة بشأن مشروع نظام لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، ويشجع السلطة على مواصلة عملها بشأن مشروع النظام على سبيل الأولوية.

ثالثا، نوقشت شروط خدمة أعضاء اللجنة باستفاضة مرة أخرى. ويعرب مشروع قرار هذا العام، في جملة أمور، عن العزم على مواصلة النظر في الخيارات المتعلقة بآليات توفير تغطية التأمين الطبي لأعضاء اللجنة، وبأذن باستخدام الصندوق الاستئماني لسداد تكاليف قسط التأمين الطبي.

رابعا، يتحدث مشروع القرار عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، وهما موضوعان خضعا لمداولات مستفيضة خلال المشاورات غير الرسمية. ويلاحظ مشروع القرار مع القلق آثار تغير المناخ على المحيطات والغلاف الجليدي، الذي تتعرض له الجزر المنخفضة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والسواحل والمجتمعات الساحلية بصفة خاصة. كما يلاحظ مع القلق النتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره المعنون "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير"،

سيضيف هذا الصك قيمة إلى الهياكل القائمة ويسهم في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة ليعرض مشروع القرار A/74/L.22.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إن اليوم يوم هام لمحيطاتنا. ففي مثل هذا اليوم من عام ١٩٨٢، فتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مونتيجو باي، بجامايكا. فقد وقع في ذلك اليوم ١١٩ بلدا على الاتفاقية، وهو رقم قياسي لأكبر عدد من الموقعين في يوم افتتاح التوقيع على أي اتفاقية. واليوم، هناك ١٦٣ طرفا في الاتفاقية، وطابعها العالمي والموحد معترف به على نطاق واسع. كما يصادف هذا العام أيضا الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ الاتفاقية، وإذ تناقش الجمعية العامة هذا البند من جدول الأعمال بشأن المحيطات وقانون البحار اليوم، لنأخذ الوقت كذلك للاحتفال بهذا المعلم الهام للاتفاقيات الذي صمد أمام اختبار الزمن ولا يزال يشكل الأساس الذي تقوم عليه إدارة المحيطات.

أنتقل الآن إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.22. وكان لسنغافورة شرف تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، ويسرني أن أعرضه نيابة عن زميلتي، السيدة ناتالي موريس - شارما، مدير شعبة القانون الدولي بوزارة القانون في سنغافورة، التي نسقت المشاورات غير الرسمية. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للدعم والمشاركة البناءة من جانب جميع الوفود، بما في ذلك المجموعة الصغيرة من الميسرين التي مكنت من التوصل إلى توافق في الآراء خلال المشاورات غير الرسمية بشأن جميع الفقرات. وأشكر أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لما قدمته من دعم متميز طوال العملية.

لا يزال مشروع القرار هذا واحدا من أهم وأشمل القرارات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار التي تتخذها الجمعية العامة

واستنادا إلى جهود العام الماضي، أعيدت صياغة فقرات بناء القدرات في مشروع قرار هذا العام لتحسين اتساقه العام. كما جرى العمل لتحسين إمكانية قراءة الجزء العاشر من مشروع القرار المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري. علاوة على ذلك، واصلت الوفود جهودها الرامية إلى تحديد اللغة التي عفا عليها الزمن أو التي تنطوي على الازدواج وسحبها. وفي نيتنا متابعة تبسيط القرار السنوي في العام المقبل.

وتعلق سغافورة أهمية كبيرة على هذا المسعى، تمشيا مع تنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مواصلة العمل مع الوفود لزيادة تبسيط القرار السنوي خلال المشاورات غير الرسمية في العام المقبل.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أقدم تنقيحا شفويا للفقرة ١٣٩ من مشروع القرار. على النحو المتفق عليه خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، يهدف التنقيح إلى تحديث إشارتين إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٤٢ (٢٠١٨). بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٥٠٠ (٢٠١٩)، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ينبغي أن يُقرأ نص الجزء ذي الصلة من الفقرة ١٣٩ كما يلي:

”يخطط علما باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٥٠٠ (٢٠١٩) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وكذلك البيانين اللذين أدلى بهما رئيس المجلس في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ويلاحظ أيضا أن الإذن الوارد في القرار ٢٥٠٠ (٢٠١٩) والقرارات ذات الصلة لا تنطبق إلا فيما يتعلق بالحالة في الصومال...“.

وما تقدم يختتم عرضي لمشروع القرار، ويسرني كثيرا أن أشيد به للجمعية العامة لاعتماده. وفي حين يجري التصويت عادة على مشروع القرار كل عام، ما زال يحدوني الأمل في أن يتسنى اعتماده بتوافق الآراء.

وكذلك ملخص مقرري السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يحيط مشروع القرار علما بقرار لجنة القانون الدولي إدراج موضوع ”ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي“ في برنامج عملها. كما تقرر أن تركز عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار مناقشتها في اجتماعها الحادي والعشرين، في عام ٢٠٢٠، على موضوع ”ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره“.

خامسا، يرحب مشروع القرار بعقد الدورتين الثانية والثالثة في وقت سابق من هذا العام للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الخارجة عن الولاية الوطنية. ويحيط مشروع القرار علما بالمناقشات الموضوعية التي تناولت المواضيع المحددة في الحزمة المتفق عليها في عام ٢٠١١. ويحيط علما كذلك بأن رئيس المؤتمر سيعد مشروع نص منقح لاتفاق.

سادسا، يحيط مشروع القرار علما بالمناقشات التي جرت خلال الاجتماع العشرين للعملية التشاورية غير الرسمية بشأن موضوع علوم المحيطات وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. وسيجري تناول مسألة العقد مرة أخرى في العام المقبل، حيث تقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بإعداد خطة تنفيذ للعقد. ويرحب مشروع القرار بالخطوات التي اتخذتها اللجنة في هذا الصدد، ويطلب إلى اللجنة أن تواصل تقديم معلومات عن خطة التنمية وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في العام المقبل.

سابعا، فيما يتعلق بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، يتناول مشروع القرار عددا من الجوانب، بما في ذلك قرار إطلاق الدورة الثالثة للعملية المنتظمة لتغطية خمس سنوات، من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥.

أخيرا، تذكر الوفود أننا بذلنا، في العام الماضي، جهودا لتبسيط وتحسين إمكانية قراءة القرار السنوي وفعاليته العامة.

لكثير من البلدان وهو مسألة تبعث القلق على الصعيد العالمي. وبيّن التقرير الخاص الأخير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "المحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير" أن متوسط ارتفاع مستوى سطح البحر على الصعيد العالمي ما فتئ يتسارع في العقود الأخيرة وأن مستوى سطح البحر لا يزال يرتفع بمعدل متزايد. وفي هذا العام، أنشأت لجنة القانون الدولي فريقا دراسيا مفتوح العضوية معنيا بارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي. وسيركز الفريق في عام ٢٠٢٠ على موضوع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بقانون البحار. واتفقت الوفود أيضا خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم على أن تركز العملية التشاورية غير الرسمية مناقشتها في اجتماعها المقبل على موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره". ونرحب بمثل هذه الجهود الرامية إلى زيادة معارفنا وفهمنا لهذه المسألة الهامة، والتي ستستشرد بها الاستجابات المناسبة اللازمة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ثالثا، توصلت الدول الأعضاء أثناء التفاوض إلى اتفاق بالغ الأهمية في إطار الاتفاقية، يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. ويمكن القول أن هذه إحدى أهم عمليات إبرام المعاهدات في الآونة الأخيرة، وهي فرصة ذهبية لنا لوضع القواعد الدولية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وعقد المؤتمر دورته الثانية والثالثة هذا العام وأحرز تقدما مطردا. وعلى الرغم من أن المسائل المطروحة تنسم بالتعقيد لأسباب مفهومة وكذلك تنسم المفاوضات بالصعوبة، فإننا نشجع لمستوى المشاركة والتعاون بين الوفود.

وتذكرنا من نواح عديدة هذه العملية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار.

وإذا سمحتم لي، سأدلي الآن بعدة ملاحظات بصفتي الوطنية.

وسأبدأ بالإعراب عن تأييد وفدي للبيان الذي ستدلي به بليز باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وبوصفها دولة جزرية صغيرة يرتبط بقاؤها ورفاهها ارتباطا لا ينفصم بالمحيطات والبحار، تشعر سنغافورة بالارتياح للاهتمام المتزايد المكرس لقضايا المحيطات في جميع أنحاء العالم، وهو ما يتجلى في عدد العمليات المتصلة بالمحيطات، فضلا عن ارتفاع مستوى الوعي والاهتمام والمشاركة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأود أن أذكر بإيجاز ثلاثة أمثلة نرى أنها ذات أهمية خاصة.

أولا، ترحب سنغافورة بقرار هذه الجمعية الذي ينص على عقد مؤتمر آخر للأمم المتحدة بشأن المحيطات في عام ٢٠٢٠، ونعرب عن تقديرنا لكينيا والبرتغال لعرضهما السخي بالمشاركة في استضافة المؤتمر في لشبونة. لقد أثبت مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام ٢٠١٧ نجاحا كبيرا، وأسفر حتى الآن عما يزيد على ١٥٠٠ التزام طوعي من جانب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والأوساط العلمية والمنظمات الخيرية. ويعد المؤتمر المقبل في عام ٢٠٢٠ بالاستفادة من هذا الزخم عن طريق زيادة الاهتمام والوعي، والأهم من ذلك، اتخاذ إجراءات ملموسة في جميع أنحاء العالم. ويتعين علينا مواصلة الضغط لأجل اتخاذ إجراءات عاجلة لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر المؤتمر المعقد في عام ٢٠٢٠ خطوة هامة نحو تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا، نرحب بالاهتمام المتزايد بمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر. ويسبب ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا وجوديا

الذين ستعتمدونها الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار (A/74/L.22) وبشأن استدامة مصائد الأسماك (A/74/L.21).

وما فتئنا نجتمع في كل عام في ظروف أكثر ترويعا تواجه فيها المحيطات خطرا واضحا وقائما. فهذه التهديدات متنوعة ومتعددة الأوجه وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية حيث أصبح تغير المناخ من أوضح مظاهر تكلفة التفاعل عن العمل. ويعزى شعورنا بالقلق الشديد - والإنذار الخطير بحق - إلى التقارير الرئيسية الصادرة مؤخرا والتي تؤكد أنه يجب علينا بوصفنا المجتمع الدولي أن نفعل المزيد لضمان حماية بيئتنا العالمية. وكما قال الأمين العام في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في مدريد، "لم تعد نقطة اللاعودة تلوح في الأفق، بل هي مرئية وتحول نحونا"

وترحب الجماعة الكاريبية بالتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المعنون "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" الذي وافقت عليه في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ البالغ عددها ١٩٥ بلدا. ونلاحظ مع الشعور بالقلق البالغ النتائج التي توصل إليها فيما يتعلق بالآثار الضارة لتغير المناخ على المحيطات والغلاف الجليدي. وتكتسي أهمية خاصة الاستنتاجات المتعلقة بالآثار الضارة على الجزر المنخفضة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والسواحل والمجتمعات المحلية، التي ستعرض، في جملة أمور، لتناقص الجليد البحري القطبي وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة تواتر الاضطرابات الشديدة على مستوى سطح البحر، علاوة على زيادة معدل احتراق المحيطات وتحمضها مع ما يترتب عن ذلك من آثار على النظم الإيكولوجية البحرية بما فيها تغير صافي الإنتاج الأولي وانخفاض الكتلة الأحيائية العالمية من الكائنات البحرية واحتمال انخفاض صيد الأسماك. وبالنسبة لبلداننا التي ترتبط

وفي الجلسة العامة الختامية لذلك المؤتمر المعقود في عام ١٩٨٢ والتي أنهت وضع الاتفاقية، ذكر رئيس المؤتمر آنذاك، السفير تومي كوه ممثل سنغافورة، أن تلك النتيجة الناجحة للمؤتمر تكتسي أهمية للحفاظ على مكانة الأمم المتحدة ومصادقيتها. ومضى قائلاً أيضاً أن تلك النتيجة تدل على أن بوسع الأمم المتحدة أن تكون محفلاً فعالاً للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية لجميع الدول والمجتمع الدولي بأسره. ونعتقد أن هذا ينطبق أيضاً على العملية المتصلة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ونحن على ثقة من أن الوفود ستثبت أن تعددية الأطراف ما تزال تحتفظ بحيويتها وصلاحياتها اليوم.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/74/350 والقائل بأن التعاون الدولي أمر حاسم للنجاح في التصدي للتحديات التي تواجه المحيطات. ولا شك أن التحديات التي تواجه المشاعات العالمية تتطلب حلولاً دولية. ولا يمكن لأي من البلدان التصدي لهذه المسائل بمفرده. وأود أن أمضي إلى أبعد من ذلك بالقول أننا بحاجة إلى التعاون الدولي فضلاً عن مزيد من الاتساق الدولي. ومع تزايد الاهتمام بمسائل المحيطات وما يرتبط بها من عمليات عديدة في جميع أنحاء العالم، فإن الأمم المتحدة، بوصفها المنتدى العالمي الشامل والمتعدد الأطراف الوحيد، ما تزال في أفضل وضع يمكنها من كفاءة الاتساق بين هذه العمليات بحيث يمكننا جميعاً بذل جهود أكثر تنسيقاً وفعالية.

السيدة ماكغواير (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وأشكر الأمين العام على التقريرين اللذين أعدا لمداولاتنا، وأعرب عن تقديرنا للمنسقين ممثلي سنغافورة والنرويج اللذين أدارا باقتدار المفاوضات بشأن مشروع القرارين

ولدينا نفس المستوى من التوقعات والطموح للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حتى يمكن إحراز تقدم حقيقي في تحقيق الأهداف المتفق عليها. إن أنظار المجتمع العالمي تتجه إلينا - ولا يسعنا أن نفشل.

وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وبالتالي، فإن الاتفاقية لا تزال ذات أهمية الآن كما كانت قبل أكثر من ٤٠ عاما عند فتح باب التوقيع عليها لأول مرة في مونتيفغو باي، جامايكا. ومن هذا المنطلق، فإن بلدان الجماعة الكاريبية مشارك نشط وملزم في المناقشات الرامية إلى كفالة أن تكون الاتفاقية واتفاقات تنفيذها قوية وشاملة.

والمفاوضات الحالية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام لا تختلف عن ذلك. ولا تزال الجماعة الكاريبية تدعو بقوة إلى وضع صك هام ملزم قانونا من شأنه أن ينشئ الإطار لكفالة التوازن المناسب لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استغلاله. وسنواصل العمل، بما في ذلك مع شركائنا في المجتمع المدني، من أجل الاختتام الناجح للمفاوضات في عام ٢٠٢٠.

ويعزى نجاح الاتفاقية إلى حد كبير إلى العمل القيم الذي تقوم به المؤسسات التي أنشئت لكفالة التنفيذ الفعال لأحكامها. إن لجنة حدود الجرف القاري والمحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار مؤسسات جديدة بالثناء لإسهامها الرائع في تطوير مجموعة الأعمال التي حددت وشكلت تفسيرنا وفهمنا لقانون البحار.

وفي هذا العام، تود الجماعة الكاريبية أن تنوه بصفة خاصة بالسلطة الدولية لقاع البحار، التي يوجد مقرها في كينغستون،

تنميتها الاجتماعية والاقتصادية نفسها بالبيئة البحرية، يأتي هذا التقرير بمثابة تذكير حسن التوقيت بما يتعين علينا جميعا القيام به، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، في التصدي لهذه الآثار الضارة.

وندرك تماما الدمار الإنساني والاقتصادي المأساوي الذي حل بجزر البهاما هذا العام وبدومينيكا وأنتيغوا وباربودا في عام ٢٠١٧ نتيجة للأعاصير التي ازدادت حدتها بسبب ارتفاع درجات حرارة المحيطات. وقد تعلم الجمعية أيضا أن النمو الهائل لطحالب سرغاسوم التي تغمر مياها الساحلية والبحرية وشواطئنا منذ عام ٢٠١١، ما تزال تسبب ضررا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، علاوة على الضرر بصحة الإنسان في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وقد أصبحت هذه الحقيقة المروعة أكثر وضوحا عقب صدور تقرير الأمم المتحدة مؤخرا الذي يؤكد أن من المرجح أن تتجاوز المعدلات المرتفعة لانبعاثات غازات الدفيئة الأهداف المتوقعة، مما يهدد احتمالات الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة على الصعيد العالمي عند مستوى ١,٥ إلى ٢,٠ درجة مئوية.

ولذلك تشعر الجماعة الكاريبية بخيبة الأمل لأنه كان ممكنا أن يكون كلا نصي مشروع القرارين اللذين ستعتمدتهما الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال أقوى وأكثر طموحا في تناولهما لهذه النتائج. وكنا نأمل أن تكون هناك لغة تتناسب مع الإجراءات العاجلة التي يلزم اتخاذها لكفالة مواكبة تغير المناخ والتصدي له عن طريق تضيق الفجوة المتنامية بين الأهداف المتوخاة للانبعاثات والواقع.

ولهذا السبب، نشعر بتقدير عميق لالتزام الأمين العام الشخصي بمواجهة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال مؤتمر قمة العمل المناخي الذي اختتم أعماله مؤخرا. وقد أتاح مؤتمر القمة منبرا هاما للعديد من قاداتنا من منطقة البحر الكاريبي للتكلم ولأن يكونوا جزءا من الحلول الخلاقة والمبتكرة لأزمة المناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، أيدت الجماعة الكاريبية ترشيح السيدة كاثيري - آن براون من جامايكا للمحكمة الدولية لقانون البحار للعمل في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٩، وستجرى الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن السيدة براون، بخبرتها الواسعة كمحامية دولية، مهيأة على نحو مناسب للنهوض بعمل المحكمة. ونرحب بدعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وبوصفها دولا جزرية صغيرة نامية، فإن مواطني ضعفنا المتأصلة وصغر حجمنا ومواردنا المحدودة تفاقم من مدى قدرتنا على الاستجابة الفعالة لتغير المناخ، فضلاً عن التحديات الأخرى التي تعاني منها المحيطات. ونحن، كمنطقة، نتبع نهجاً كلياً وشاملاً لحفظ البيئة البحرية والاستخدام المستدام لمواردنا البحرية. وعلى سبيل المثال، يجري التركيز على تحقيق أقصى استفادة من المحيطات على نحو مستدام. وبدعم من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تستفيد بربادوس وبليز من مشروع خاص لمساعدة الدول النامية المشاركة في صياغة استراتيجيات اقتصادية وتجارية متعلقة بالمحيطات تقوم على الأدلة وتعتمد على سياسات متسقة. وسيدعم ذلك تحقيقها للفوائد الاقتصادية التي ستأتي من الاستخدام المستدام للموارد البحرية.

وتستفيد أيضاً جامايكا وسانت لوسيا حالياً من مشروع يهدف إلى تعزيز قدراتهما على وضع وتنفيذ أطر تمكينية قانونية ومؤسسية وسياساتية ملائمة لتنمية الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات. وهناك أيضاً مشروع يرمي إلى تعزيز البيئة العالمية يشمل بربادوس وبليز وبنما وجامايكا وسانت لوسيا وغيانا بشأن تعزيز الأولويات الوطنية للاقتصاد الأزرق من خلال تخطيط الحيز البحري في النظام البيئي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي. ونرحب بالفرص الأخرى للمساعدة التقنية وبناء القدرات والتبادل التكنولوجي التي من شأنها أن تزيد من مساعدة جزرنا على تسخير إمكانات اقتصاداتنا القائمة على

جامايكا، وأن تشيد بها. كانت السلطة محورية في وضع نظام قانوني شامل للتعيين في قاع البحار العميقة خارج نطاق الولاية الوطنية ووضع مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. ونحن، كمنطقة، فخورون بالتقدم المطرد الذي يجري إحرازه في عمل السلطة وهي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها بسلسلة من المناسبات التذكارية التي توجت بعقد مؤتمر خاص اختتم لتوه في كينغستون في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ونود أن نشكر علناً الأمناء العامين المتعاقبين وموظفي السلطة على التزامهم الثابت تجاه المنظمة على مر السنين.

وفيما يتعلق بلجنة حدود الجرف القاري والمحكمة الدولية لقانون البحار، نرحب بالجهود الجارية لكفالة توفير التأمين الطبي المناسب لأعضاء اللجنة أثناء اجتماعهم في نيويورك. وفي هذا الصدد، نشاطر الآخرين قلقهم البالغ من أن النقص المزمع في تمويل الصندوق الاستئماني للتبرعات يمكن أن يعوق عمل اللجنة نتيجة لاحتتمال عدم اكتمال النصاب القانوني في الدورات المقبلة. ولذلك فإننا نشجع أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بتوفير موارد للصندوق على القيام بذلك. وتود الجماعة الكاريبية أيضاً أن تشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها المحكمة الدولية لقانون البحار لتعزيز القدرات في المنطقة من خلال عقد حلقات عمل إقليمية تهدف إلى تعريف المشاركين بألية تسوية المنازعات والإجراءات المعمول بها في القضايا المعروضة على المحكمة.

علاوة على ذلك، وإدراكاً لضرورة تحقيق توازن جغرافي وجنساني ملائم، لا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بتقديم مرشحين على أعلى مستوى للحفاظ على إسهاماتنا في الفقه القانوني على الصعيد العالمي. ومن دواعي الفخر أن لدينا خبيراً من ترينيداد وتوباغو في لجنة حدود الجرف القاري، انتخب بنجاح للعمل في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢.

أحكام لتمويل الحماية من مخاطر الكوارث من خلال آليات مختلفة لتحويل المخاطر، بما في ذلك من خلال صندوق ميزانية مخصصة للطوارئ، وتسهيلات ائتمانية في حالات الطوارئ، وصكوك الدين الحكومية المشروطة. وتعمل الآلية الإقليمية لمصائد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي أيضا مع البنك الدولي والولايات المتحدة ومرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي لإطلاق نظام تأمين قائم على المؤشرات لقطاع مصائد الأسماك - وهو الأول من نوعه على الصعيد العالمي.

وبينما سعيينا إلى ضمان أن تكون لدينا التدابير اللازمة، فإن دعم الشركاء على الصعيد الوطنية والإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف سيكون حاسم الأهمية. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية التعاون والتآزر الدوليين.

وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات الذي ستشارك في استضافته كل من كينيا والبرتغال في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ونرى المؤتمر كمُنبر تمس الحاجة إليه للبناء على المؤتمر الناجح الذي عقد في عام ٢٠١٧ وكوسيلة هامة يمكن من خلالها النهوض بالالتزامات التي تم التعهد بها دعماً لمحيطاتنا. ونتوقع أن يعزز المؤتمر إلى حد كبير الآفاق الرامية إلى تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وسيشهد عام ٢٠٢٠ أيضاً صدور التقرير العالمي الثاني لتقييم المحيطات في إطار العملية المنتظمة والتي يرأسها باقتدار زميلانا ممثلاً كل من بربادوس وإستونيا. ونتطلع إلى التقرير واستنتاجاته، التي نأمل أن تسترشد بها القرارات المتعلقة بالسياسة العامة التي تتخذها الحكومات وأن تتيح التفاعل بين العلوم والسياسات الذي يجب أن نسترشد به في صنع القرار. وبنفس الطريقة، نواصل دعم عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، التي ترأسها ترينيداد وتوباغو وموناكو، وكان موضوعها هذا العام هو "علوم المحيطات وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من

المحيطات بشكل كامل. وكما ترى الدول الأعضاء، فإننا نعمل بصورة جماعية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولا تزال الجماعة الكاريبية منوطة بقدر كبير بالتنفيذ الكامل لسياستنا الإقليمية المشتركة لمصائد الأسماك. وتسهم مصائد الأسماك إسهاماً كبيراً في سبل كسب العيش والتخفيف من حدة الفقر. وفي منطقة الجماعة الكاريبية، توفر مصائد الأسماك العمل بشكل مباشر لما لا يقل عن ١١٧ ٠٠٠ شخص في مصائد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية والعمالة غير المباشرة لما يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم النساء، اللذين يعملون في تجهيز الأسماك والأسواق وبناء القوارب وإصلاح شباك الصيد وخدمات الدعم الأخرى.

وكما ذكرنا في الماضي، اتخذت عدة دول أعضاء في الجماعة الكاريبية تدابير ملموسة لحظر استخدام المنتجات البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة و/أو المنتجات المصنوعة من المواد العازلة للحرارة (الستايروفوم). وتشمل هذه الدول أنتيغوا وبربودا، بليز، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، غرينادا، غيانا، جامايكا، بربادوس، وجزر البهاما.

ولمواجهة التحدي المتزايد الذي تشكله طحالب السرخاسوم، عُقدت حلقة عمل أقليمية في كينغستون، جامايكا، في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن استخدام التقنيات النووية للتصدي لتكاثر طحالب السرخاسوم.

كما أن إنشاء مجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ يمثل أولوية قصوى. إن مرور إعصار دوريان في الصيف الماضي، الذي جلب الموت والدمار إلى جزر البهاما، يذكرنا بأن هذا أمر حتمي، نظراً لشدة العواصف والأعاصير وغيرها من الظواهر الجوية الشديدة وتواترها وزيادة شدتها. ومن المجالات التي بدأنا نوليها اهتماماً متزايداً مجال التأمين ضد أخطار الكوارث. فعلى سبيل المثال، تقوم جامايكا بوضع سياسة عامة شاملة لإدارة المخاطر في حالات الكوارث المالية، مع وضع

الضوء على تدهور صحة محيطاتنا بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ وما يتصل بذلك من ظواهر طبيعية مثل تحمُّض المحيطات. وفي هذا الصدد، نشعر بخيبة الأمل لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء لتعزيز الإشارات المستمدة من التقرير الخاص في مشروع القرارين. ولا يكفي مجرد الإشارة مع القلق إلى التقرير الخاص. فيجب على الجمعية العامة أيضا أن تشير على وجه التحديد إلى النتائج المتعلقة بآثار تغير المناخ على المحيطات والغلاف الجليدي والإجراءات التي يجب أن يتخذها المجتمع الدولي للتصدي لذلك الأثر. وأي شيء يقل عن ذلك سيعرض للعمل الحاسم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وسيكون انعكاسا غير دقيق للأهمية التي تعلقها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء على هذا العمل.

إن الأنشطة البشرية غير الخاضعة للمراقبة مثل الإفراط في صيد الأسماك، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتلوث البحري، بما في ذلك بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة، وتدمير الموائل البحرية وغير ذلك من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي البحري هي أمور تخنق صحة محيطاتنا المشتركة وقدرتها على التكيف. سيكون المستقبل قائما ما لم تُعبأ الجهود العالمية. وبوصفنا دولا كبيرة في المحيطات، ستكون التنمية المستدامة لمحيطاتنا واقتصاداتنا الزرقاء الوسيلة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالمحيطات والبحار التي تتمتع بالصحة والمنتجة والقادرة على التكيف بالغة الأهمية، في جملة أمور، من أجل القضاء على الفقر، والحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية.

إن اعتماد الإعلان السياسي خلال استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار طرائق العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) يؤكد من جديد أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما

أجل التنمية المستدامة“. إن الجماعة الكاريبية تؤيد هذا العقد وتتطلع إلى العمل مع الآخرين سعيا إلى تحقيق أهدافه.

وفي الختام، تسجل الجماعة الكاريبية تقديرها العميق للعمل الذي قامت به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. ونحن مدينون للشعبة ومديرتها، السيدة غابرييل غوتش - وانلي، التي قدمت خدماتها بإيثار لعدة عقود. ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها الجديدة ونواصل، بقيامنا بذلك، المناشدة لتوفير الموارد الكافية للشعبة كي تضطلع بالواجبات الموكلة إليها بوصفها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد راي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٢ في دول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، وهي بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو وبلدي بابوا غينيا الجديدة.

ونؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا بليز وفانواتو باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، على التوالي.

في البداية، تود الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تشكر السيدة ناتالي موريس - شارما ممثلة سنغافورة والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج على توليها مرة أخرى دور المنسق وعلى الوصول بالمفاوضات بشأن مشروع القرار الجامع للمحيطات (A/74/L.22) ومشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/74/L.21) إلى خاتمة ناجحة.

إننا نعلق أهمية خاصة على هذا البند من جدول الأعمال. وكما قلنا في كثير من الأحيان، فإننا نعتبر المحيط شريان الحياة لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. إن التقرير الخاص عن "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في وقت سابق من هذا العام يسلط

أجل التنمية المستدامة. ولا شك في الدور الرئيسي الذي تؤديه علوم المحيطات في إرشاد صانعي القرار. يؤكد ذلك الدور على الحاجة إلى أفضل العلوم المتاحة للاسترشاد بها في اعتماد تدابير فعالة لحفظ وإدارة محيطاتنا. غير أننا نواصل التأكيد، فيما يتعلق بذلك، على الدور الهام للمعارف التقليدية. ونعتقد أن نظم المعارف التقليدية مكتملة للعلم.

وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، نود أن نشير إلى أن مصائد الأسماك هي العمود الفقري للعديد من اقتصاداتنا وقناة للتنمية المستدامة في المنطقة. ولذلك نواصل دعوة شركائنا في لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى دعم التدابير التي ستمكّن أرصدتنا من سمك التونة المدارية من البقاء عند المستويات التي يمكن أن تنتج ما لا يقل عن الغلة المستدامة القصوى. من الأهمية بمكان لاقتصاداتنا ألا نخفف الضوابط التي مكنتنا من نقل تلك الأرصدية إلى المنطقة الخضراء. بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن الحفاظ على استدامة أرصدية سمك التونة في وسط وغرب المحيط الهادئ - ليس الاستدامة البيولوجية فحسب ولكن الحفاظ عليها بمستويات عالية وبما يكفي لدعم مصائد الأسماك غير المدعومة - هو مسألة بقاء للاقتصاد الوطني. فمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تعتمد اقتصاديًا على مصائد أسماك التونة من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مرة أكثر من معظم الدول التي تعيش في المياه البعيدة والبلدان المرجانية تواجه خطراً مزدوجاً. إن الصيد الاقتصادي الجائر لسمك التونة يمكن أن يقضي علينا بشكل أسرع حتى من الآثار الضارة لتغير المناخ. إننا نقدر الجهود المبذولة حالياً في المنطقة من خلال خارطة الطريق الإقليمية لاستدامة مصائد الأسماك في المحيط الهادئ. ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا مطالبة شركائنا بالمساعدة في إقامة شراكات أكثر إنصافاً واستدامة لا تضع عبئاً غير مبرر على الاقتصادات الصغيرة في المحيط الهادئ.

في ذلك دول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، ويسلم بالجهود التي نضطلع بها باستمرار لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، على الرغم من مواطن ضعفنا الخاصة. ونسلم بأن مشروع القرارين اللذين سببت فيهما اليوم يشيران إلى الإعلان السياسي الذي عملت الدول الأعضاء في هذه القاعة بمجد للتفاوض بشأنه. ونشير أيضاً إلى أن مشروع القرارين يزيدان من ترسيخ مسار ساموا بوصفه إطاراً إنمائياً توجيهياً رئيسياً للدول الجزرية الصغيرة النامية.

يمثل عام ٢٠٢٠ عاماً هاماً جداً بالنسبة للمحيطات على جدول أعمال الأمم المتحدة. إن الدورة الرابعة لـ "المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام" بالغة الأهمية بالنسبة لنا، ونأمل أن نرى، بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء، الاختتام الناجح في عام ٢٠٢٠ لعملية مفاوضات مستفيضة بشأن معاهدة عادلة ومنصفة لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وإدارته على نحو مستدام. ونشدد كذلك على أهمية ضمان أن يكون لدينا صك قانوني منصف، يعترف بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويكفل احترام إدماج المعارف التقليدية ذات الصلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ويضمن محيطات تتمتع بالصحة لأجيالنا القادمة.

وسنرى في العام المقبل أيضاً عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات، الذي ستشارك في استضافته كينيا والبرتغال. سيتيح مؤتمر المحيطات الثاني فرصة لنا جميعاً لقياس التقدم الذي أحرزناه في التحقيق الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتتطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أيضاً إلى الافتتاح الرسمي لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من

الجليدي في مناخ متغير“ الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن مستقبل محيطاتنا في خطر شديد. إذ أدت الزيادات في درجات حرارة السطح إلى إزالة الأكسجين عن مساحات كبيرة من المحيطات وأفضت إلى تبيض الشعاب المرجانية. وتستمر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتزايدة في مفاقة تجمض المحيطات. وقد كانت لهذه التغيرات بالفعل آثار مدمرة على التنوع البيولوجي البحري، مما أدى إلى تفاقم تأثير الإفراط في صيد الأسماك والتلوث البحري. بالإضافة إلى ذلك، يشكل ارتفاع منسوب سطح البحر العديد من التحديات لمستقبل العالم كما نعرفه.

وإدراكاً من الجمعية العامة للدور الهام الذي تؤديه العلوم فقد قامت بتنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. نوه بالتقدم المحرز في المرحلة التحضيرية لهذا العقد وما زلنا ندافع عن أهمية تطوير قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال هذه العملية. ونحن عازمون على المشاركة البناءة في الأنشطة المخطط لها للعام المقبل. إلى جانب ذلك، ينتظر تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشغف مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات الذي سيعقد في البرتغال في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وذلك في إطار الموضوع الرئيسي المتمثل في توسيع نطاق الأعمال المتعلقة بالمحيطات على أساس العلم والابتكار من أجل تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. إن الغايات المحددة في هذا الهدف بشأن الحفاظ على محيطات العالم واستخدامها المستدام هي أمر حيوي لحماية نظامنا البيئي العالمي. ومن خلال التعاون الدولي بين أصحاب المصلحة المتعددين في منتديات مثل هذا المنتدى يمكننا تسريع وتيرة العمل الرامي إلى تحقيق هذه الغايات بحلول عام ٢٠٣٠.

ويرحب كذلك تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالتقدم المحرز هذا العام في المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن

نود أن نشدد على أهمية التنسيق والتعاون الفعالين في جميع المجالات بين مختلف الكيانات العاملة في قضايا المحيطات، وكذلك الحاجة إلى تعزيز آليات الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات. ونحن نرى أن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات لم تتمكن من تحقيق كامل إمكاناتها، ولذا نرحب باستعراض اختصاصاتها الرامي إلى تعزيز هذه الآلية الهامة.

أخيراً، نؤيد اعتماد مشروع القرارين الجامعين بشأن المحيطات واستدامة مصائد الأسماك (A/74/L.21 و A/74/L.22). ونحن نتطلع إلى العمل مع رئيس الجمعية والوفود الأخرى في العام المقبل لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان قدرتنا على ترك محيط صحي ومنتج ومرن للأجيال المقبلة من البشرية.

السيدة ليندو (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بتقرير الأمين العام (A/74/70 و A/74/350) اللذين تم إعدادهما في إطار هذا البند من جدول الأعمال وأن أشكر سنغافورة والنرويج على قيادتهما للمشاوورات بشأن مشروع القرارين A/74/L.21 و A/74/L.22.

بحكم كوننا دولاً جزرية صغيرة فنحن أيضاً دول كبيرة للمحيطات، ولدينا روابط اقتصادية واجتماعية وثيقة بالمحيطات ومواردها. إن الصيد والسياحة والأنشطة البحرية الأخرى هي بالغة الأهمية للحفاظ على اقتصاداتنا. إن الحفاظ على الموارد البحرية واستخدامها المستدام أمر ضروري لثقافتنا وسبل عيش شعبنا. وهذا هو السبب في أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي حارسة المحيطات، وهي التي تضمن استمرار استفادة أجيالنا الحالية والمقبلة من الثروة التي توفرها المحيطات.

نظراً لأن محيطاتنا في وضع عدم استقرار أكثر من أي وقت مضى فقد قطعنا هذا العام بعض الخطوات المهمة في علوم المحيطات والتي يجب أن توجه صنع السياسات ونحن نمضي قدماً. ولقد أوضح ”التقرير الخاص عن المحيطات والغلاف

الأكثر ضعفاً أولاً بتأثيرات عالم آخذ في الاحترار وتقلص التنوع البيولوجي فإن جميع البلدان ستشعر قريباً بالعواقب. دعونا نستخدم كل السبل الممكنة لاتخاذ إجراءات دائمة قبل فوات الأوان.

السيد تيفي (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة.

أود في البداية أن أعرب عن امتنان المجموعة للسيد أندرياس كرافيك من النرويج والسيدة ناتالي موريس شارما من سنغافورة على قيادتهما القديرة في تحقيق نهاية ناجحة للمفاوضات على مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار (A/74/L.22) ومصادد الأسماك المستدامة (A/74/L.21). نحن نؤيد اعتماد مشروع القرارين.

تقع المحيطات في صميم السرد الخاص بالمحيط الهادئ الأزرق وهي أمر حاسم لمستقبلنا. لقد التقى زعمائنا في الاجتماع الخمسين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في توفالو في آب/أغسطس، وأقروا بدورنا كأمناء مشتركين لأكثر محيط وحوض للكربون في العالم. وقد دعوا إلى اتخاذ إجراءات فورية لدعم وجود محيطات نظيفة وصحية ومنتجة، ولإدارة واستخدام وحفظ الموارد البحرية بطريقة مستدامة، وللنمو في الاقتصاد الأزرق ومعالجة تأثير تغير المناخ على صحة المحيطات. ولذلك ليس غريباً أننا مهتمون بهذا البند من جدول الأعمال اهتماماً خاصاً.

وبالنسبة لمنطقة واقعة في المحيط مثل منطقتنا، فإننا نرحب بالتركيز المستمر على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي الدستور المعترف به والمقبول للمحيطات والإطار القانوني الذي يتم بموجبه تنفيذ جميع الأنشطة المحيطية. ونشيد كذلك بالجمعية العامة على إعادة تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لمسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة

الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري للمناطق الخارجة عن الولاية الوطنية، مع بدء مناقشات بشأن نص محتمل للمعاهدة. لكن مسيرتنا نحو الانتهاء من هذا الصك الهائل لا تزال مستمرة، ونتطلع إلى تسريع وتيرة العمل في المؤتمر الحكومي الدولي في آذار/مارس من العام المقبل. ويؤكد التحالف بشدة على أهمية إبرام اتفاق بشأن التنوع البيولوجي البحري للمناطق الخارجة عن الولاية الوطنية بأسرع ما يمكن. وسيقوم التحالف بدور أساسي في حفظ الموارد في أعالي البحار والتقاسم العادل والمستدام لها. وتمشيا مع المعاهدات الدولية الأخرى، نعتقد أنه ينبغي أيضاً لهذا الصك أن يستوعب بشكل مناسب الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا السياق.

إن مشروع القرارين اللذين تم النظر فيهما في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بشأن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصادد الأسماك، يحاولان تغطية طائفة كبيرة من القضايا في تلك المجالات الواسعة النطاق تغطية شاملة. ويقر كلا مشروع القرارين بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية من نواح مختلفة ويشير كلاهما إلى تأثير أزمة المناخ الحالية على المحيطات والموارد الموجودة فيها. ومع ذلك فنحن نؤكد ضرورة تحفيز المزيد من العمل الطموح من خلال مشاريع القرارات بينما نمضي قدماً. لن يتم حل مشكلة تغير المناخ بمجرد الإشارة إلى نتائج تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ولن يتم الحفاظ على التنوع البيولوجي للمحيطات بمجرد الاعتراف بأن ارتفاع درجات الحرارة له تأثير على النظم الإيكولوجية البحرية. يجب أن نستخدم مشاريع القرارات هذه وسيلة لتحفيز العمل العالمي الطموح الذي يتصدى لآثار تغير المناخ على المحيطات وعلى المجتمعات الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد عليها.

إن محيطات العالم ملك لنا جميعاً، لذلك يجب علينا جميعاً أن نواجه التحدي المتمثل في حمايتها. وبينما ستشعر الدول

حيث الاستشهاد باستنتاجات محددة بشأن الآثار المترتبة على المحيطات والغلاف الجليدي، علاوة على الإجراءات التي يجب أن يتخذها المجتمع الدولي لمعالجتها.

وثمة مسألة ذات صلة هي ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي له آثار كبيرة ومعقدة على التنمية المستدامة لمجتمعاتنا وبلداننا في المحيط الهادئ، ولا سيما سبل معيشة الناس وأمنهم الغذائي وصحتهم وسلامتهم. كما أنه يسفر عن تحديات قانونية وسياسية، بما في ذلك فيما يتعلق بمناطقنا البحرية. وقد لاحظ قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بقلق الخطر الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر على تأمين المحيط الهادئ الأزرق، وأقروا بالحاجة الملحة إلى تأمين حدود المنطقة البحرية وبأهميته. ويجري إيلاء الأولوية لاتخاذ إجراءات بشأن تعيين الحدود البحرية، بما في ذلك المطالبات العالقة بخصوص الحدود البحرية. ويسر مجموعتنا أن الجمعية العامة قررت تركيز مناقشات الاجتماع الحادي والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار على موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. ونتطلع إلى تقاسم تجربة منطقتنا في التصدي لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك جهودنا للحفاظ على الاستحقاقات الحالية للأعضاء المستمدة من المناطق البحرية المحددة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

والمسألة الثالثة هي عملية وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، من خلال مؤتمر حكومي دولي. إننا نأخذ ولاية الجمعية العامة مأخذ الجد ونفهم أنه يجب علينا، مع تبقي دورة واحدة فقط، أن نعزيز جهودنا من أجل التوصل بنجاح إلى اتفاق محكم ومتقن في عام ٢٠٢٠.

النامية وكفالة نجاحه. ويسرنا أن مشروع القرار A/74/L.22 يرحب بنشر تجهيزات متطورة خاصة برصد أمواج تسونامي لأغراض نظام الإنذار بأمواج تسونامي والتخفيف من آثارها في منطقة المحيط الهادئ، الأمر الذي سيساعد البلدان في منطقة المحيط الهادئ على تقييم أفضل للتهديدات وإصدار تحذيرات بتوقعات التسونامي، ومن ثم الإسهام في سلامة مجتمعاتنا. كما نقدر اهتمام الجمعية المستمر بمصائد الأسماك المستدامة، وهي قطاع هام في منطقتنا. وقد أكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ من جديد التزامهم بالعمل الجماعي لتسخير الموارد الحية في المحيط الهادئ الأزرق وتأمينها وحمايتها وإدارتها واستخدامها وحفظها على نحو مستدام. ويسرنا أن مشروع القرار A/74/L.21 يعيد تأكيد أهمية إدارة مصائد الأسماك المستدامة للأرصدة السمكية الكثيرة الارتفاع، وندعو إلى مواصلة الجهود في ذلك المجال. ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لتسليط الضوء على المسائل التالية.

أولا، أكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في وقت سابق من هذا العام في توفالو أن تغير المناخ يمثل التهديد الأكبر لمعيشة شعوب المحيط الهادئ وأمنها ورفاهها. والحقيقة هي أن تغير المناخ يؤثر علينا من خلال ارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجة حرارتها، فضلا عن الأحداث الأكثر الحدة والبالغة الشدة والتواتر مثل الأعاصير والأعاصير المدارية والفيضانات والجفاف وموجات المد الهائلة. إن الظواهر المناخية التي لها تأثيرات مختلفة في أنحاء العالم تتسم بحدة خاصة في منطقتنا، ولا سيما في الدول الجزرية المرجانية الضعيفة. ويشكل التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي صدر مؤخرا بعنوان "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" جرس إنذار آخر يقرع لإيقاظنا جميعا من أجل التصدي على وجه السرعة لتغير المناخ وتحسين صحة محيطاتنا. ونشعر بخيبة الأمل في ذلك الصدد لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعزيز الإشارات إلى التقرير الخاص في مشروع القرارين كليهما، بما في ذلك من

بوصفها دستور المحيطات الذي تعكس أحكامه عموماً القانون الدولي العرفي. وتسهم الاتفاقية، بإنشاء النظام القانوني للبحار والمحيطات، في التنمية المستدامة وفي السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الأمم. وتحقيقاً لتلك الغاية، لا بد من أن تحترم السيادة والحقوق السيادية على المناطق البحرية لجميع الدول، بما فيها تلك التي تولدها الجزر. ويظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أطرافاً ملتزمة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، بما في ذلك اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة. ومجدوناً أمل صادق في أن يتحقق هدف المشاركة العالمية في الاتفاقية في يوم من الأيام.

بيد أننا، ما زلنا نعترف كذلك بأن الاتفاقية ينبغي أن تظل ملائمة لمقتضيات الأحوال وقادرة على مواجهة تحديات اليوم، فضلاً عن تحديات المستقبل. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يشيدون بالتقدم المحرز في هذا العام خلال دورتي المؤتمر الحكومي الدولي المنشأ للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ويظل إبرام اتفاق تنفيذ طموح في هذا المجال في عام ٢٠٢٠ يشكل أولوية سياسية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ونواصل في ذلك الصدد دعم السفيرة رينا لي، رئيسة المؤتمر، في دفع المفاوضات بشأن نص مشروع اتفاق، وما زلنا ملتزمين بالعمل مع جميع الوفود لاختتام المفاوضات في العام المقبل.

وعلى الرغم من التزاماتنا، فإن حالة المحيطات وصحتها لا تتحسنان. وتشمل التحديات التي تواجه محيطاتنا آثار تغير

وسيكون عام ٢٠٢٠ حاسماً لمواصلة معالجة هذه المسائل وإحراز التقدم بشأن الالتزامات التي تعهدنا بها لتحسين صحة محيطاتنا وإنتاجيتها وقدرتها على التكيف. ونرحب بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المقرر عقده في لشبونة خلال الفترة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه. ويلتزم قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بالتنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونرحب كذلك بموضوع المؤتمر، الذي يأتي في توقيت حسن للغاية ونحن ندخل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، الذي يبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وقد أسهمت منطقة منتدى جزر المحيط الهادئ بنشاط في الأعمال التحضيرية للعقد، وسنسعى إلى إحراز المزيد من التقدم في لشبونة في حزيران/يونيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

لقد احتفلنا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تضع الإطار القانوني الشامل الذي يجب أن تنفذ ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي انضم إلى عضويتها ١٦٨ بلداً، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، هي اتفاقية معترف بها بحق

فعلى الرغم من أن التدابير الطموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها على نحو فعال ستكون مفيدتين للتنمية المستدامة، فإن تأخير العمل لن يؤدي إلا إلى زيادة التكاليف وازدياد مخاطر التغييرات التي لا رجعة فيها.

ونود أن نشكر إسبانيا وشيلي على المؤتمر الأزرق الجاري للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يسلط الأضواء على الصلة بين المحيطات والمناخ. ونتطلع أيضا إلى المؤتمرين المعنيين بالمحيطات في العام المقبل في لشبونة وبالاو ونأمل أن يواصلوا تعبئة العمل، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص، لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هذه الفرصة ليؤكدوا من جديد التزامهم القوي باختم المفاوضات بشأن الضوابط المتعددة الأطراف المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك في سياق منظمة التجارة العالمية، تمشيا مع الالتزامات بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا نزال نرى أن الإعانات الضارة التي تسهم في قدرات الصيد المفرطة والإفراط في صيد الأسماك وصيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه من بين العقبان الرئيسية التي تحول دون تحقيق استدامة مصائد الأسماك. ولئن كنا سعداء بازدياد عدد الأطراف في اتفاق منظمة الأغذية والزراعة الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، فإننا نغتنم الفرصة لندعو مجددا المزيد من الدول إلى الانضمام إلى الاتفاق.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالبعد الاجتماعي والإنساني للتنمية المستدامة، يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يؤكدوا من جديد أهمية ضمان ظروف عمل لائقة على متن سفن الصيد. ولهذا السبب نشجع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة، لا سيما اتفاق كيب تاون لعام ٢٠١٢ بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام ١٩٩٣ المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد لعام ١٩٧٧

المناخ والتلوث، بما في ذلك التلوث بالجزيئات البلاستيكية والمغذيات المفرطة والضحيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية، فضلا عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والفقدان المستمر للتنوع البيولوجي. وقد أبرزت تلك المسائل في عدد من التقارير التنويرية التي صدرت هذا العام، بما في ذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وستتطلب هذه التهديدات الواسعة الانتشار التزامنا السياسي الجماعي الراسخ وعملنا الفعال بما يتماشى مع المبدأ التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي إذا أردنا أن ننجح في تحقيق وإدامة محيطات نظيفة وصحية ومنتجة. ونعتقد أن ذلك صار ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لاقتصادات المحيطات المستدامة - الاقتصاد الأزرق - في مساعدة العديد من البلدان المختلفة على تلبية تطلعاتها الإنمائية. ونود أن نؤكد للجمعية العامة التزام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في ذلك الصدد، بغية ضمان قدرة المحيطات على مواصلة دعم التنمية المستدامة لصالح البشرية جمعاء.

ونود أن نؤكد من جديد أن العلم يبين بوضوح أن تغير المناخ يمثل تهديدا وجوديا للحياة على الأرض. فقد استمر ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة، مما يزيد من عجزنا عن تحقيق الهدف المتمثل في درجتين مئويتين، ناهيك عن هدف ١,٥ درجة مئوية. إن آثار تغير المناخ على المحيطات آخذة في الازدياد وتشمل تآكل المحيطات، واحترار المحيطات، مع انخفاض الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض إمكانات الصيد في مصائد الأسماك، وارتفاع مستويات سطح البحر، والظواهر الجوية البالغة الشدة، التي ضربت أجزاء مختلفة من العالم في الأشهر الأخيرة. وكما تبين بوضوح في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير،

للقيادة الممتازة التي أبداه منسقا القرارين، السيدة ناتالي موريس شارما والسيد أندرياس كرافيك.

ونود أيضا أن نشكر رؤساء مختلف اجتماعات الأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار، الذين استرشدت بقيادتهم القديرة أعمال الوفود على مدار السنة. ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يعربوا عن امتنانهم للأمانة العامة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملهما الممتاز ودعمهما المستمر. كما نغتنم هذه الفرصة أيضا لشكر المديرية، السيدة غوتش - وانلي، على عملها الممتاز في إدارة الشعبة طيلة السنوات القليلة الماضية، ونتمنى لها تقاعدا سعيدا.

السيدة هويسغن (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نعرّب عن ارتياحنا لأن نص مشروع القرار الجامع لهذا العام (A/74/L.22) لا يزال يؤكد من جديد الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وضرورة الحفاظ على سلامة الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، وبصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء تزايد التأكيدات المتعلقة بالمطالبات القانونية فيما يتعلق بالمناطق البحرية في بحر الصين الجنوبي، ونود أن نثير النقاط التالية.

تؤكد ألمانيا التزامها بالأحكام التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حرية أعالي البحار وحقوق المرور البريء والالتزامات المتعلقة بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك من أجل حفظ وإدارة الموارد الحية وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وفيما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بالمناطق البحرية في بحر الصين الجنوبي، نشير أيضا إلى الشروط المحددة المنصوص عليها

واتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) لمنظمة العمل الدولية. ونود أيضا أن نشدد على أننا نتطلع إلى حل المسألة العالقة المتعلقة بتغطية التأمين الطبي لأعضاء لجنة حدود الجرف القاري في أقرب وقت ممكن، حتى يتمكنوا من الحصول على خدمات التغطية الطبية الكافية أثناء وجودهم في نيويورك.

وفي الختام، نسلم بأن مشروع القرارين اللذين سنتمدهما اليوم أداتان هامتان ينبغي ألا تجسدا آخر التطورات والتحديات الكبيرة في مجالات المحيطات وقانون البحار ومصادد الأسماك المستدامة فحسب، بل أن توفرنا أيضا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التوجيه والفرص لإجراء التقييم السياسي المنتظم في هذا الصدد. ولهذا السبب شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط في المشاورات المتعلقة بإعداد تلك القرارات.

بيد أننا نود أن نعرب عن خيبة أملنا لأننا لم نتمكن من أن ندرج في مشروع القرار المتعلق باستدامة مصادد الأسماك (A/74/L.21) أي صيغة موضوعية فيما يتعلق بنتائج التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار تغير المناخ على المحيطات، ما عدا إشارات ضعيفة جدا في مشروع القرار الجامع (A/74/L.22). ونرى أن الأمم المتحدة ومشاريع القرارات تلك هي المحافل المناسبة لمناقشة وتجسيد المسائل الموضوعية ذات الصلة فيما يتعلق بآثار تغير المناخ على المحيطات والتنوع البيولوجي ومصادد الأسماك. ونعتبر أن عدم إدراج هذه المسائل يبعث برسالة سلبية عن الأهمية التي توليها الجمعية العامة ومعظم الدول الأعضاء لتغير المناخ وآثاره.

ولهذا السبب فقط، اخترنا، خلافا لما حدث في السنوات السابقة، عدم المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق باستدامة مصادد الأسماك، على الرغم مما تحقق من نتائج ممتازة. وقرارنا ينبغي ألا يفسر بأي حال من الأحوال على أنه انتقاد لعمل منسقي مشروع القرار. والواقع أننا نود أن نعرب عن تقديرنا

تشكل توازنا دقيقا بين حقوق الدول والتزاماتها. ويجب الحفاظ على ذلك التوازن، حتى عند التصدي للتحديات الجديدة في مجال قانون البحار، من خلال العمليات المنشأة تحت رعاية الجمعية العامة.

إن مسألة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هي إحدى أكثر المسائل الراهنة إلحاحا فيما يتعلق بقانون البحار. وتؤيد الأرجنتين تنظيم حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من خلال وضع اتفاق متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأعمال المؤتمر الحكومي الدولي المعقود لهذا الغرض. لقد كان الجو بناء في الدورات الثلاث المعقودة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ولذلك تأمل الأرجنتين في أن يتسنى اعتماد صك ملزم بشأن هذا الموضوع في الدورة الرابعة، مما يمضي بنا قُدما نحو التنظيم الفعال للتنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية.

وتؤكد الأرجنتين مجددا على أن الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، بما في ذلك عن طريق البحر، يتطلب الامتثال لأحكام اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، فضلا عن تعاون الدول لوقف هذا الاتجار غير المشروع.

وتود الأرجنتين أن تعرب مجددا عن تقديرها لإسهامات المحكمة الدولية لقانون البحار في تطوير القانون الدولي، بصفة عامة، وقانون البحار، على وجه الخصوص، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات.

وتكرر الأرجنتين أيضا الإعراب عن تقديرها للعمل المتواصل الذي تضطلع به لجنة حدود الجرف القاري، وتعرب مرة أخرى عن قلقها بشأن شروط الخدمة فيها. وعلى الرغم من التدابير المؤقتة القائمة، لا تزال المسائل المثارة، بما في ذلك ما يتعلق بالتغطية الطبية، تتطلب حلا دائما. ويجب علينا أن

في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن تطبيق خطوط الأساس المستقيمة والأرخبيلية وبشأن تطبيق نظام الجزر والصخور على سمات الأراضي المشكلة طبيعيا. ونرى أن أي مطالبة بالحقوق التاريخية في الموارد الحية وغير الحية و/أو سندات تاريخية لمياه بحر الصين الجنوبي تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إذ أنها تتجاوز حدود المناطق البحرية على النحو الذي نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حصرا وبشكل شامل، وعلى النحو المؤكد في قرار التحكيم الصادر عن هيئة التحكيم بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد أعربت ألمانيا عن هذا الموقف بإصرار في الماضي، على الصعيد الثنائي ومع الأطراف الأخرى في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دون المساس أو دون اتخاذ أي موقف فيما يتعلق بمطالبات السيادة الإقليمية المتنافسة على المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

وسنواصل الدفاع عن حريتنا وحقوقنا بصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والإسهام في تعزيز التعاون في المنطقة على النحو المبين في الاتفاقية.

السيد ماراني (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى سنغافورة والنرويج على قيادتهما للمفاوضات بشأن مشروع القرارين A/74/L.21 و A/74/L.22، المعروضين على الجمعية العامة اليوم.

على غرار ما نقوم به كل عام، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي أحد أوضح الإسهامات في تعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. والاتفاقية هي أحد أوسع الصكوك الدولية انتشارا من حيث الأثر الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي.

وكان هدف المفاوضات لإبرام الاتفاقية هو حل جميع المسائل المتصلة بقانون البحار في صك واحد. ولذلك فإن أحكامها

الأرجنتين، والتي تشمل على برنامج عمل وطني للحد من تفاعل السلاحف البحرية مع القمامة البحرية.

إن الإنتاج المستدام هو الخطوة الأولى نحو التنمية المستدامة. ولذلك فمن الأهمية بمكان تشجيع الابتكار والتكنولوجيات الجديدة لإنتاج المنتجات البلاستيكية وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها والتخلص منها. ويجب إدارة النفايات بصورة شاملة لضمان ألا ينتهي بها المطاف إلى مسطحات مائية؛ وعندما لا يمكن تجنب ذلك، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من التلوث في المناطق المتأثرة. وقد وضعت الأرجنتين مبادئ توجيهية للإدارة البيئية السليمة للمنتجات البلاستيكية طوال دورة حياتها بغية تحقيق أمور منها ضمان الإنتاج المستدام للبلاستيك، وتشجيع الاستخدام والاستهلاك مع التحلي بروح المسؤولية، والإدارة الشاملة للنفايات، ومنع التلوث الناجم عن استخدام البلاستيك.

ومن بين مجموعة التحديات الجديدة التي نواجهها، يحتل تغير المناخ مركز الصدارة. وتنعقد حاليا الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وترحب الأرجنتين بالتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير، الذي صدر في أيلول/سبتمبر، والذي يبين بالتفصيل آثار زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية على محيطاتنا، بما في ذلك ذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة في أعالي البحار وتحمض المحيطات.

وتلتزم الأرجنتين التزاما راسخا باتخاذ خطوات واسعة في مجال العمل المناخي العالمي، مع التركيز في المقام الأول على صياغة مساهمتنا المحددة وطنيا، من خلال أكثر من ١٧٠ تدبيرا محددا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وفي الختام، يود بلدي أن يكرر الإعراب عن قلقه إزاء الاتجاه المتمثل في السعي من خلال قرارات الجمعية العامة إلى

نكفل تزويد اللجنة بالموارد الكافية لذلك الغرض، وبشروط خدمة تتناسب مع أهمية عملها.

إن حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام، مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبلدي. وتعمل الأرجنتين باستمرار على زيادة المعرفة بالبحار، وتعزيز تنظيم أنشطة مصائد الأسماك، ومكافحة الصيد غير المشروع، وإلغاء الإعانات من أجل منع الصيد غير المشروع والصيد المفرط، وإعادة تكوين الأرصاد السمكية وحماية التنوع البيولوجي. ويعمل بلدنا أيضا بهمة لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وبغية حماية وحفظ المساحات البحرية التي تمثل الموائل والنظم الإيكولوجية، أنشأت الأرجنتين من خلال القانون ٢٧,٠٣٧ النظام الوطني للمناطق البحرية المحمية. وبالإضافة إلى منطقة نامونكورا - بوردوود بانك البحرية المحمية، شهد عام ٢٠١٨ إنشاء منطقتين بحريتين محميتين من خلال القانون ٢٧,٤٩٠ بشأن منطقة نامونكورا - بوردوود بانك البحرية المحمية الثانية، بمساحة إجمالية قدرها ٣٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع، ومنطقة ياغانس، التي يبلغ إجمالي مساحتها ٦٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

إن الخطام البحري موجود في جميع بحار العالم وفي جميع خطوط العرض والأعماق. ونتيجة لذلك، يمثل تلوث النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية وتفاعلاتها مع التنوع البيولوجي مشكلة معقدة متعددة القطاعات، ذات آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمية. ونشدد على الحاجة الهامة إلى معالجة هذه المسألة تحت رعاية الجمعية العامة. وتكرس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجزء الثاني عشر منها لحماية البيئة البحرية وصونها، وتتضمن أحكاما محددة بشأن استخدام البحار ومواردها، وكذلك للحفاظ على الموارد، ولا سيما الحياة منها، وحفظ البيئة البحرية. وفي هذا السياق، اعتمد مجلس البيئة الاتحادي خطة عمل وطنية لحفظ السلاحف البحرية في جمهورية

إن تغير المناخ، وهو التهديد المحدد لهذا القرن، سيواصل مفارقة صحة المحيطات، مسببا أضرارا لا رجعة فيها لسبل معيشة السكان والنظم الإيكولوجية. ويحذر التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير، المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، من آثار تغير المناخ على المحيطات والغلاف الجليدي، بما في ذلك انخفاض الجليد البحري القطبي، وارتفاع مستويات سطح البحر، وزيادة معدل احتراق المحيطات وتحمضها، مع ما يترتب على ذلك من آثار على النظم الإيكولوجية البحرية. ونظرا لاعتماد الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة والمجتمعات الساحلية على المحيطات ومواردها، فإنها تتأثر بهذه التغيرات بشكل غير متناسب، مما يهدد وجودها ذاته.

ولهذه الأسباب، فإن ملديف، وإن كانت تُثمن قدرة الجمعية العامة على إصدار وثيقة تتوافق الآراء، فإنها تشعر بخيبة الأمل لأن نصوص مشاريع القرارات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار لا تعكس الطابع الملح للأزمة التي نواجهها. ويجدون الأمل في أن تواصل الجمعية العامة، بوصفها أهم محفل متعدد الأطراف في العالم، التداول بشأن هذه المواضيع، وأن تحت على اتخاذ إجراءات جماعية قوية لعكس مسار الآثار السلبية لتغير المناخ.

وبالنسبة لملديف، فإن الحفاظ على المحيط يضمن وجودنا ذاته. وعلى الرغم منه يشار إلينا بأننا دولة جزرية صغيرة نامية، فإننا نعتبر أنفسنا دولة محيطية كبيرة. إن ما يقرب من ٩٩ في المائة من أراضيها هي مياه المحيط، الذي يرتبط ارتباطا لا ينفصم بثقافتنا واقتصادنا وأمننا الوطني. ونحن ملتزمون بالانتقال إلى اقتصاد أزرق من خلال اعتماد ممارسات مراعية للمحيطات.

إن تلوث المحيطات لا يهدد فحسب صناعيتنا الرئيسيتين، وهما السياحة ومصائد الأسماك، بل يهدد أيضا بتدمير الشعاب المرجانية التي تشكل جزرنا وتحميها. وبسبب الإهمال وعدم

إضفاء الشرعية على محاولات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اتخاذ تدابير تتجاوز الحدود المكانية والمادية وملاكات الموظفين لمجالات عملها. وتعارض الأرجنتين على إمكانية تفسير قرارات الجمعية العامة على هذا النحو، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير التي تسعى بموجبها تلك المنظمات إلى ادعاء نوع من السلطة على السفن التي ترفع أعلام بلدان ليست أعضاء في تلك المنظمات.

وأخيرا، تعرب الأرجنتين عن تقديرها لجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على روحهم المهنية وجديتهم وتفانيهم، فضلا عن المساعدة التي يقدمونها بشكل مستقل، إلى الدول الأعضاء، ونؤكد مجددا على ضرورة تزويد الشعبة بالموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها.

السيد زكي (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ملديف البيان الذي أدلى به ممثل بليز بصفته رئيسا لتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ويرحب وفد بلدي بتقارير الأمين العام المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وتمثل القرارات المتخذة في إطار هذا البند تطورات هامة تتصل بالمحيطات وقانون البحار. كما نشكر أيضا سنغافورة والنرويج على قيادتهما القديرة للمشاورات المتعلقة بمشاريع القرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وعلى الرغم من أن المحيط قد يبدو نائيا بالنسبة لكثير من الناس، فإن تأثيره بعيد المدى. فنحن نعتمد عليه بالنسبة للغذاء والماء؛ ومن أجل الحصول على الطاقة والنقل والتجارة والسياحة؛ ومن أجل الصحة والرفاه؛ ومن أجل الثقافة والهوية؛ ومن أجل الحماية والبقاء على قيد الحياة. واليوم، ونحن نسعى جاهدين لتحقيق النمو الاقتصادي، يواجه هذا المورد الكبير المشترك بين الأجيال تهديدات متعددة الأوجه، بما في ذلك تغير المناخ، والنمو السكاني، والاستغلال المفرط للموارد البحرية، والتلوث.

وترحب ملديف أيضا باحتتام الدورة الثالثة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ونشكر رئيس المؤتمر الحكومي الدولي على المشروع المنقح لنص اتفاق وتنطلع إلى عقد دورة رابعة موجهة نحو تحقيق النتائج للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بهدف التوصل إلى اتفاق تستفيد منه جميع الأطراف يتماشى مع تطلعات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع تعزيز الإرادة السياسية وبروح التعاون.

ونرحب كذلك بقرار لجنة القانون الدولي إدراج موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي في برنامج عملها، الذي تترتب عليه آثار بالنسبة لأمن وسيادة العديد من البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتنطلع إلى القيام بدور بناء في تلك المناقشات، مما يمثل معلما هاما في إدارة المحيطات.

وتعتقد ملديف أن عقد الأمم المتحدة المقبل لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠) سيوفر فرصة فريدة لتعزيز وضع السياسات القائمة على الأدلة في الإدارة الفعالة للمحيطات. وملديف على استعداد لدعم عمل إطار عقد الأمم المتحدة وتنطلع إلى الحوارات العالمية والمتعددة التخصصات التي ستجري كجزء من العقد.

وتتطلب حماية المحيطات وإدارتها الفعالة بذل جهود متضافرة من جانب الجميع. ويجب أن تشكل الثقة والاحترام المتبادل والقواعد والسياسات المتفق عليها دوليا التي تسترشد بالعلم أساس مداولاتنا. ومن أعلى نقطة على كوكب الأرض إلى أكثر الجزر انخفاضاً، يرتبط مستقبلنا المشترك بسلامة المحيط. وأدعو

المسؤولية، تطفو تريليونات القطع البلاستيكية، التي لا تختفي ولا تتحلل حيويًا، في جميع أنحاء العالم، مما يهدد التوازنات الطبيعية والنظم الإيكولوجية. ومنذ أداء اليمين الدستورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعطى الرئيس إبراهيم محمد صليح الأولوية للحفاظ على صحة المحيط. ولدينا خطة طموحة للتخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام بحلول عام ٢٠٢٣ - وهي أشمل خطة يعلن عنها أي بلد للتخلص التدريجي من اللدائن البلاستيكية. ويشكل ذلك جزءاً من مبادرة جزر المالديف المرنة الذكية مناخياً، التي أعلنها الرئيس صليح خلال مؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩.

ومع ذلك، فإن جهودنا وحدها لن تكون كافية. نحن لسنا بحاجة إلى مساعدة الحكومات ذات التفكير المماثل فحسب بل ومساعدة القطاع الخاص. وخلال الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة، شعرنا بالفخر إذ أعلننا عن شراكتين مع القطاع الخاص بهدف التصدي للتلوث البلاستيكي، وحماية مياها من الصيد غير المشروع وتسخير مصادر الطاقة النظيفة. ونحن على ثقة بأن تلك الشراكات ستكون معلما هاما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة، مما يسهم في الحفاظ على المناطق البحرية وموارد المحيطات للأجيال المقبلة.

وتعتمد جهودنا لحماية المحيط على تنظيمها الفعال. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتمثل الاتفاقية تقدما كبيرا في تنظيم جميع الأنشطة في البحر وفي تعزيز وتنظيم علوم المحيطات. ولهذا الغرض، تنطلع ملديف إلى العقد المقبل، الذي ستكلف فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المجتمع الدولي بحفظ المحيطات ومواردها وكفالة استخدامها على نحو مستدام من خلال تنفيذ القانون الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الفعالة لإدارة مصائد الأسماك التي توفر أساسا للتقييم العلمي للأرصدة السمكية وتطبيق نُهج النظم الإيكولوجية على الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات المقرر عقده في البرتغال.

وعلى الرغم من الخطوات التي قطعت في المجال التقني - العلمي، لا يزال أماننا طريق طويل لمعرفة وفهم بحارنا وتنوعها البيولوجي. ونعتقد أنه من الضروري أن تعمل الدول والمنظمات الدولية على حد سواء، إلى جانب المشاركة النشطة للمجتمع المدني، عن كثب في نشر المعلومات وتنسيق الجهود البحثية.

إن تطوير وتعزيز البحث العلمي البحري عنصران أساسيان لاكتساب معرفة سليمة بمختلف المشاكل المتصلة بالبحر ووضع الحلول. وتكرر المكسيك تأييدها لإعلان اليونسكو بشأن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠)، من أجل زيادة القدرات والموارد البحثية لتحقيق تلك الأهداف.

ويجب علينا أيضا أن نضاعف الجهود لمعالجة التلوث الناجم عن المصادر البرية، ولا سيما اللدائن واللدائن الدقيقة، فضلا عن التصدي للآثار السلبية للضوضاء البشرية المنشأ على النظم الإيكولوجية البحرية. وثمة حاجة ملحة أخرى تتمثل في التعامل مع مشاكل تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والأخطار التي يشكلونها للعديد من البلدان. ونحن ننتظر بفارغ الصبر الدراسة التي ستشرها لجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع الهام.

إن كل كائن من الكائنات الدقيقة الموجودة في النظم الإيكولوجية البحرية ضروري للحفاظ على توازن المحيطات. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فعالة من جانب جميع الدول لتحسين أنشطتها العلمية بغية تحسين فهم آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري، من أجل التماس وسائل تكيف فعالة.

المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا في ممارسة مسؤوليتنا المشتركة عن الحفاظ على المحيطات وكفالة مستقبل مزدهر لكوكبنا.

السيد أروتشا أولابوينغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

إن أحد التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هو الحد من الآثار السلبية للنشاط البشري على المحيطات. ويجب أن تكون حماية البيئة البحرية والاستخدام المستدام لمواردها جزءا من الجهود المشتركة الرامية إلى جعل تحقيق مستقبل أكثر مسؤولية ممكنا.

وتشدد المكسيك على أهمية التطوير التدريجي للقانون الدولي في ذلك المجال، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها دعامة للإطار القانوني الدولي الذي تنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع الاتباع الدائم لنهج شامل من خلال التعاون والالتزام المشترك.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها بالحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية، وعلى وجه التحديد، الالتزام بتحقيق الهدف ١١ من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي المحددة في اتفاقية التنوع البيولوجي. ولم يرح بلدي يسعى إلى الحفاظ على أكثر من ٢٢ في المائة من منطقتة البحرية المحمية فحسب، بل وإلى مواصلة وضع صكوك وآليات تنسيق تولد أوجه تآزر مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بما يمكننا من تحقيق نتائج أفضل في هذا الصدد.

ومن الضروري أيضا مواصلة العمل معا لتيسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووفقا للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، تكرر المكسيك تأكيد التزامها بحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام، وتشدد بوجه خاص على تعزيز استخدامها في الأغراض السلمية، والاستخدام المنصف والكفؤ للموارد البحرية، وحفظ الموارد الحية ودراسة البيئة البحرية وتنوعها البيولوجي وحمايتها والحفاظ عليها. ويشمل ذلك العمليات

سابق، ولكننا نقدر أنها تهدف إلى مواءمة المقترحات المقدمة في المناقشات التي جرت أثناء المفاوضات بغية اعتماد نص نهائي.

وقبل انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر في آذار/مارس، تدعو المكسيك جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بصفة عامة إلى مضاعفة الجهود لضمان تنويع العمل الذي تم القيام به على مدار أكثر من عقد بالتزام مشترك بإنشاء إطار قانوني دولي وعالمي لتنظيم حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وسيعود تنويع ذلك العمل، إذا ما أُجِز بشكل جيد، بالفائدة على البشرية جمعاء وعلى كوكبنا الأزرق. ولهذا السبب، يجب أن نعمل بمسؤولية، مسترشدين باستمرار بمبادئ التراث المشترك للبشرية وحوار الأجيال.

إن ثراء محيطاتنا ليس له مثيل على الأرض. وتؤثر البحار والمحيطات، والأنشطة التي تجري فيها، تأثيراً مباشراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وهي حيوية لبقاء البشرية. ولكن بحارنا ومحيطاتنا ذات أهمية بالغة أيضاً في الحفاظ على الانسجام البيئي والتوازن الإيكولوجي لموطننا الوحيد. ودون الانتقاص من أهمية العمل الفردي، فإن السبيل الحقيقي الوحيد للتغلب على التحديات التي تواجه بحارنا ومحيطاتنا اليوم هو من خلال التعاون والالتزام المشتركين. فالبهار والمحيطات تراث مشترك للبشرية؛ وبالنظر إلى مسؤوليتنا الكبيرة عن حماية الكوكب للأجيال الحالية والمقبلة، فإن رعايتها والحفاظ عليها مسؤولية يتقاسمها الجميع.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على تقريريهما عن المحيطات وقانون البحار (A/74/70 و A/74/350)، اللذين يقدمان موجزًا ممتازًا للمسائل.

وللأسف، فإن التلوث ليس التهديد الوحيد لبحارنا ومحيطاتنا. يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري، وجهود الإغاثة، والسلامة والرفاه والحياة البشرية في البحر، بما في ذلك عن طريق كفالة أمان الملاحة من خلال التعاون والتنسيق والاستجابة لعمليات البحث والإنقاذ والملاحقة القضائية والتحقيق في الجرائم المرتكبة على متن السفن. وندين مرة أخرى القرصنة والاتجار غير المشروع بأنواع الكائنات البحرية عبر المحيطات، بما في ذلك الأنواع البحرية المهددة بالانقراض. ونؤكد من جديد التزامنا بالحد من الأنشطة التي تؤثر على الأنواع والاقتصادات على حد سواء وبسلامة السكان المحليين وبالملاحة الآمنة.

وبمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، ندين اليوم بشدة تهريب الأشخاص والاتجار بالمهاجرين عن طريق البحر. ونحثّ الدول على التصدي لتلك الظاهرة من منظور إنساني وإغاثي ومن منظور تقلد المساعدة وعلى استخدام حماية الحياة والحفاظ عليها كأساس لجميع الإجراءات التي تتخذها الدول.

وتنوه المكسيك باهتمام المجتمع الدولي وجهوده ومشاركته في إطار المؤتمر الحكومي الدولي المعني بإبرام صك دولي ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونرى أن الدورة الثالثة للمؤتمر، المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ آب/أغسطس، تمثل تحولاً إيجابياً نحو إجراء مفاوضات، استناداً إلى مشروع نص أولي.

وتنوه المكسيك أيضاً بعمل رئيسة المؤتمر، السيدة رينا لي، وتقدير إصدار المشروع الجديد، قبل أسبوعين فقط، والذي يتضمن التعليقات التي أبديت أثناء المناقشات التي جرت خلال الدورة الثالثة. وكنا نفضل لو أن هذه الوثيقة قد صدرت في وقت

المحيطات وزوال الأكسجين منها أو التغيرات في توزيع الأنواع البحرية وأثرها على الكتلة الأحيائية البحرية العالمية؟ إن تكلفة التقاعس عن العمل ستزداد حدة فيما نرفض تقييم تلك العواقب، على الرغم من أننا نعلم أنه لا يمكن بناء مستقبل قابل للاستمرار دون وضع أهداف طموحة للمساهمات الوطنية وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

وحتى في ظل سيناريو ارتفاع الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية، فإن نسبة ٨٠ في المائة من الشعاب المرجانية معرضة للخطر. ويبدو أنه لا مفر من أن يكون لذلك عواقب اجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة، ولا سيما بالنسبة لمصائد الأسماك المحلية والحرفية والسياحة المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش الآن ٦٨٠ مليون شخص على ارتفاعات منخفضة. وسيطلب ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يتسارع، استثمارات ضخمة في البنى التحتية وسيولد مسائل أمنية حقيقية جدا في العقود المقبلة.

وفي كل عام، نشهد ظواهر جوية قصوى وكوارث طبيعية تهدد قدرة المناطق الساحلية على الصمود. ولم يعد هناك وقت لنقول إن ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات. وحان الآن الوقت للعمل، إن لم يكن الأوان قد فات بالفعل. والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها قبل سنوات، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، هو الحل الوحيد المتاح.

وإزاء هذه الخلفية، سنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي تقترب أربعة تواريخ مستهدفة ذات صلة به. وسيحدث ذلك قبيل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠). ويبحثنا موضوع مؤتمر لشبونة على إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لتكثيف العمل

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالمديرة غابرييل غوتش - وائل على خبرتها المعترف بها والمقدرة تقديرا كبيرا وعلى تفانيها في إدارتها للشعبة.

منذ أن نظرت الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال آخر مرة (انظر A/73/PV.80)، ازداد الاهتمام السياسي بالصلات بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي. ووفقا لتقرير المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، فإن "التنوع البيولوجي... ينخفض حالياً بوتيرة أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية". ويزيد من تفاقم هذه الملاحظة المثيرة للجزع ملاحظات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن آثار تغير المناخ. والتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير"، الصادر في أيلول/سبتمبر في موناكو، يُبين بصورة لا يمكن دحضها الآثار الكارثية الملحوظة والمتوقعة لتغير المناخ على المحيطات والبحار.

ونأسف في ذلك الصدد لأنه لم يتم تجسيد استنتاجات تلك التقارير على نحو أفضل في مشاريع القرارات، على الرغم من أن تلك الاستنتاجات لا يمكن دحضها وهي تمثل أحدث النتائج العلمية. والواقع أن التغيرات الفيزيائية والكيميائية التي تؤثر على المحيطات تنطوي على سلسلة من العواقب على النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري والتجمعات البشرية، ولا سيما أكثرها ضعفا - أي أولئك الذين يعيشون بمحاذاة الساحل في البلدان النامية وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص.

ويجب أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية: كيف سنتعامل مع تراجع الغلاف الجليدي العالمي وذوبان القلنسوتين الجليديتين، الأمر الذي سيهدد حصول ما يقرب من بليون شخص، أي ربع سكان العالم، على مياه الشرب؟ وكيف سنعالج تَحَمُّض

العنبر وحيثان كوفيه المنقارية ودلافين ريسو، باستخدام أوعية مختبرية مستقلة. وتركز المهمة بصفة خاصة على تحركات تلك الأنواع والتلوث الضوضائي الناجم عن الأنشطة البشرية. ومن المقرر أن تخلق الطائرات بدون طيار السطحية فوق ساحل موناكو في منتصف كانون الأول/ديسمبر.

وعلى الصعيد الدولي، تدعم الإمارة العلم والتعاون من خلال برنامج استكشافات موناكو. وتعمل هذه الاستكشافات، من خلال البعثات العلمية في جميع مناطق العالم، على تعزيز البحوث وحماية الحيوانات الضخمة وحماية الشعاب المرجانية وتكنولوجيات الاستكشاف الجديدة وتنمية المناطق البحرية المحمية.

ويكتسي الالتزام بالتوفيق بين البشرية والبحر، الذي تعهد به صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني وتدعمه جميع كيانات موناكو، أهمية أكثر من أي وقت مضى.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد بنى الآيسلنديون، الذين يحيط بهم البحر، وجودهم طوال تاريخهم، إلى حد كبير، على الأنشطة المتصلة بالمحيطات. فلا استخدام المستدام للموارد البحرية الحية هو أساس ازدهارنا. والنظم الإيكولوجية البحرية القوية والصحية أساسية لسياستنا الخارجية، وقد أعطينا الأولوية في العام الماضي لشؤون المحيطات في رئاسة آيسلندا في مجلس القطب الشمالي ومجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي.

وتولي آيسلندا اهتماما كبيرا لمشروعي القرارين السنويين قيد المناقشة هنا اليوم المتعلقين بالمحيطات (A/74/L.21 و A/74/L.22)، ويسرها أن تشارك في تقديمهما. فهما يتناولان، كما هو الحال دائما، مسائل ذات صلة تهم جميع الأمم. وترحب حكومة بلدي بقرار معالجة مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر في اجتماع العام المقبل للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار. فهذه المسألة تثير

القائم على العلم والابتكار. ولذلك، فإننا نؤيد جهود اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في التحضير للعقد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع اتفاق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام يتسم بأهمية خاصة أيضا للقانون الدولي للبحار. ونعيد تأكيد التزامنا بإحراز التقدم نحو إبرام اتفاق طموح في أقرب وقت ممكن.

فنحن مقتنعون اقتناعا راسخا، شأننا شأن الكثيرين غيرنا، بأن المحيطات يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من استجابتنا على جميع المستويات في سياق العمل المناخي. ولذلك فقد تعهدت إمارة موناكو بمضاعفة جهودها لتحقيق هدف خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ١٩٩٠، بغية تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

إن زيادة نسبة الطاقة المولدة من الموارد المتجددة ركيزة من ركائز مهمتنا المتعلقة بالتحول في مجال الطاقة. فتطوير تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات يجعل من الممكن استعادة الطاقة من البحر لتسخين وتبريد العديد من المباني. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم نشر نموذج أولي طورته شركة من موناكو لتسخير طاقة الأمواج في عام ٢٠٢١ لفترة تجريبية.

كما تعزز إمارة موناكو بمواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها على الصعيد المحلية والإقليمية والدولية. ومن الأمثلة على روح التعاون تلك اتفاق بيلاغوس الذي أبرم بين فرنسا وإيطاليا وموناكو قبل ٢٠ عاما، بشأن إنشاء محمية للتدريبات البحرية.

وتعلق موناكو أهمية كبيرة على التوصل إلى فهم أفضل لبيئتنا المباشرة، البحر الأبيض المتوسط. فعلى سبيل المثال، تدعم موناكو مهمة "سفيرا أوديسي"، التي تدرس حاليا سلوك الحوتيات القادرة على الغوص العميق، بما في ذلك حيثان

الشمالي، ونأمل أن نتفق على خطة عمل إقليمية بشأن القمامة البحرية خلال رئاستنا. ونعتمد كذلك عقد اجتماع وزاري بشأن المحيط المتجمد الشمالي وسوف ندير العديد من المشاريع المتصلة بالمحيطات، على سبيل المثال بشأن الاقتصاد البيولوجي الأزرق والسياحة البحرية في القطب الشمالي.

وتعزز عملنا بشأن المحيطات خلال رئاستنا لمجلس القطب الشمالي أولوياتنا خلال رئاسة أيسلندا لمجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي في عام ٢٠١٩. فقد أولينا الأولوية للمحيطات والنمو الأزرق في الشمال وركزنا، في جملة أمور، على الابتكار الأزرق والنظم الإيكولوجية المبتكرة وتحويل الطاقة في السفن والدائن في البيئة البحرية.

وعلاوة على ذلك، فإن أيسلندا تلتزم التزاما قويا بمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن حظر أشكال معينة من إعانات مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في القدرة والإفراط في صيد الأسماك، تمشيا مع التزاماتنا بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشعر بخيبة أمل لعدم تحقيق الالتزام بالموعد النهائي لعام ٢٠١٩، وما زلنا نأمل في أن يتم التوصل إلى نتيجة مرضية في هذه المسألة بحلول منتصف عام ٢٠٢٠.

فلمحيطات أهمية أساسية بالنسبة لجميع الدول. وسيكون من المستحيل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بدون محيط نظيف وصحي ومنتج. وسيكون للتنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، في ذلك الصدد، أثر حاسم على تحقيق التقدم. ويتمثل موقف أيسلندا الثابت في أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وقد بُرهن على أن إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار من خلال نهج إقليمي، تمشيا مع اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام

قلقا بالغا وهي مسألة طارئة، لا سيما بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة التي تتعرض بصفة خاصة لعواقب تغير المناخ. ولذلك فإننا نأسف بشدة لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صيغة أقوى بشأن تغير المناخ في مشروع القرارين. وآثار تغير المناخ أقل وضوحا في المحيط منها على اليابسة، ولكنها ليست أقل عمقا. وبالفعل، فإن تغير المناخ هو كذلك تغير في المحيطات.

ونرحب، في ذلك الصدد، بالتقرير الخاص الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير. يوجز التقرير المخاطر والتحديات الحالية والمقبلة المتصلة بالمناخ. إن الجليد البحري يتراجع بسرعة في الشمال. وقد أدى ذلك إلى تحولات في تكوين الأنواع وفرة وإنتاج الكتلة الحيوية للنظم الإيكولوجية، مما أثر على مصائد الأسماك وسبل العيش. ويشكل تحمض المحيطات تهديدا حقيقيا وخطيرا للحياة البحرية. والعلم يخبرنا أنه يجب علينا أن نعمل بسرعة لوقف الاتجاهات الحالية. ومن الأهمية بمكان إدراج الاعتبارات المناخية في جدول أعمال المحيطات.

وتلتزم أيسلندا بالقيام بدورها وتعمل على بلوغ أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠. كما نسعى إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٤٠. ونعتمد مواصلة دعم البلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل للصندوق الأخضر للمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت أيسلندا بنشاط في التحضير لمؤتمر قمة العمل المتعلق بالمناخ وتنفيذه في أيلول/سبتمبر، مع التركيز بوجه خاص على الحلول المستمدة من الطبيعة.

وستكون البيئة البحرية في القطب الشمالي أحد المجالات الرئيسية الثلاث ذات الأولوية، خلال رئاسة أيسلندا لمجلس القطب الشمالي. وسننظم ندوة دولية، في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، عن خطر الدائن على النظم الإيكولوجية البحرية في القطب

لشبونة في العام المقبل، والذي سيشجع فرصا جيدة لبناء شراكات وتبادل أفضل الممارسات.

وبالانتقال إلى مسألة معينة تناولها مشروع القرار الجامع المتعلق بالمحيطات (A/74/L.22)، نرحب بالخطوات الإيجابية المتخذة فيما يتعلق بمسألة تغطية التأمين الصحي الجارية لأعضاء لجنة حدود الجرف القاري. ولا يمكن المبالغة في أهمية عمل اللجنة، وتود آيسلندا أن تكفل تلبية احتياجات أعضائها إلى أقصى حد ممكن. ولذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء النقص المزمع في تمويل صندوق التبرعات الاستثماري بغرض تحمل تكاليف مشاركة أعضاء لجنة حدود الجرف القاري من الدول النامية في اجتماعات اللجنة. وستواصل آيسلندا المساهمة في الصندوق الاستثماري، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل ذلك أيضا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن امتناننا للميسرين الماهرين اللذين أجرا بمشروعي القرارين إلى بر الأمان، السيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، والسيدة ناتالي موريس - شارما، ممثلة سنغافورة. ونود أيضا أن نشكر مديرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، السيدة غابرييل غوتشه - فانلي، على إدارتها الصلبة وتنمى لها كل التوفيق في تقاعدها.

في الختام، أود أن أكرر التزامنا الثابت بحفظ المحيطات واستخدامها المستدام. وتطلع آيسلندا إلى سنة نشطة أخرى من شؤون المحيطات في عام ٢٠٢٠.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): شارك الوفد الصيني بنشاط في المشاورات حول مشروع القرارين A/74/L.22، بشأن المحيطات وقانون البحار، و A/74/L.21، بشأن استدامة مصائد الأسماك. إن نصي مشروع القرارين هما تجميع شامل للجهود الرئيسية التي بذلها المجتمع الدولي في مجال المحيطات ومصائد الأسماك خلال العام المنقضي. وهما يوفران توجيهات هامة بشأن تعزيز الإدارة العالمية للمحيطات. وأود أن

بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، أساس متين للإدارة المستدامة.

وتشارك آيسلندا بنشاط في المفاوضات الجارية بشأن اتفاق تنفيذ جديد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. إننا ندرك أهمية هذا المسعى وتعقيده وحساسيته، ونشكر السفارة رينا لي ممثلة سنغافورة وزملاءها المتميزين في فريقها الوطني وفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة على قيادتهم القديرة.

فهذا عمل هام إذ نتفاوض على اتفاقية تستمر لعقود قادمة. ويحتاج الهيكل المؤسسي الجديد المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يحتاج لأن يكيف مع الهيئات الإقليمية والقطاعية القائمة بطريقة متأنية ومكرسة، حتى لا تتقوض تلك الهيئات في مجالي الاختصاص وصنع القرار في كل منها. وينبغي لنا أن نركز على نوعية صك التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بدلا من السرعة في المفاوضات. وكذلك نكرر الإعراب عن رأينا بأن توافق الآراء شرط مسبق لوضع صك التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وللمشاركة العالمية فيه.

ويجب أن تحتل علوم المحيطات مركز الصدارة في المناقشة المتعلقة بالمحيطات والتنمية المستدامة. وينبغي أن تستند جميع السياسات المتعلقة بحفظ المحيطات وإدارتها المستدامة إلى بحوث علمية سليمة. وقد ألفت العملية التشاورية غير الرسمية لهذا العام الضوء على هذا الموضوع الهام الشامل لعدة قطاعات، الذي سيُسهم في عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠). ونرحب بظهور هذا الموضوع أيضا بشكل بارز في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في

وينبغي لنا أن نعمل يدا بيد للتصدي لتحديات من قبيل صيد الأسماك غير المشروع والتلوث البحري وأن ندرس بنشاط المسائل الناشئة المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك أثر تغير المناخ على ارتفاع مستوى سطح البحر والقمامة البحرية والدائن الدقيقة، وأن نتوصل إلى حلول مناسبة لها.

وتشارك الحكومة الصينية بمسؤولية وعلى نحو بناء في المفاوضات الرامية إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام وإلى وضع لوائح لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وتعتقد الصين أن هذا الصك الدولي الملزم قانوناً ينبغي أن يأخذ موقفاً مناسباً فيما يتعلق بالإطار القانوني القائم وأن يستهدف تحقيق التوازن بين الحفظ والاستخدام المستدام وأن يراعي مصالح وشواغل جميع الأطراف وأن يضمن قدماً بشكل حاسم وتدرجي. ويجب أن تظل القواعد التنظيمية متقيدة بصرامة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق تنفيذها لعام ١٩٩٤، نصاً وروحاً، وأن تكفل توازناً بين حقوق والتزامات السلطة الدولية لقاع البحار والمقاولين على السواء، وأن تتبع نهجاً متكاملًا لإزاء مسائل مثل توزيع الفوائد المستمدة من أنشطة التعدين في قاع البحار.

وتثني الصين على الجهود التي تبذلها المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري في الوفاء بولايات كل منها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونعيد التأكيد، في الوقت نفسه، على أن التقيد الصارم بمبدأ موافقة الدول أمر أساسي لعمل المحكمة، وكذلك الاحترام الكامل لحقوق الدول الأطراف في تسوية منازعاتها بأي وسيلة من الوسائل التي تختارها. وينبغي للسلطة أن تواصل وضع القواعد التنظيمية بحزم وأن تنفذ تنفيذاً فعالاً مبدأ التراث المشترك للبشرية. وينبغي للجنة حدود الجرف القاري أن تواصل التصرف

أشكر الميسرين وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة على جهودهم في المفاوضات وفي صياغة مشروع القرارين ووضعهما في صيغتهما النهائية.

لقد قال الرئيس الصيني شي جين بينغ إن المحيطات توفر تربة خصبة للحياة وتربط العالم وتعزز التنمية. والكوكب الأزرق الذي يسكنه البشر لا ينقسم إلى جزر بسبب المحيطات، بل إنه مترابط بفضل المحيطات ويشكل مجتمعاً ذا مستقبل مشترك تشارك فيه الشعوب من جميع البلدان في السراء والضراء. وفي هذا السياق، تشدد الصين على ما يلي:

يجب علينا أن نظل ملتزمين بتعددية الأطراف وأن نعزز بنشاط الإدارة العالمية للمحيطات. ومن الضروري تبني روح المشاورات المستفيضة والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة لتحسين تدويل المحيطات والبحار ونظام إدارة المحيطات. وينبغي تفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وتطبيقها بدقة وبحسن نية، وينبغي الحفاظ على تماميتها. وينبغي أن تخضع المسائل التي لا تنظمها الاتفاقية لقواعد ومبادئ القانون الدولي العام.

وينبغي أن نوسع سبل التنمية وأن ننفذ بنشاط تدابير التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات والبحار. ومن الضروري الحفاظ على التوازن بين حماية المحيطات والبحار واستخدامها المستدام لتحقيق الاستغلال والاستخدام المنظمين للموارد البحرية. وينبغي أن نطور الاقتصاد الأزرق وأن نعزز الربط البحري والتعاون العملي في مختلف المجالات وأن نبني معاً طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.

ويتعين أن نتكاتف في مواجهة التحديات الجديدة وأن نترك إرثاً من البحار والسماء غير الملوثة للأجيال المقبلة. ويجب بذل جهود مشتركة لحماية الحضارة الإيكولوجية البحرية وزيادة تعزيز منع التلوث البيئي البحري ومكافحته وحماية التنوع البيولوجي البحري والنهوض بحفظ النظم الإيكولوجية البحرية وإصلاحها.

البرك والقائم على إعادة تدوير المياه والاستزراع المائي متعدد العناصر المتكامل وأنظمة الاستزراع المائي على نطاق صناعي والقائمة على إعادة تدوير المياه، للنهوض بتربية الأحياء المائية القائمة على التنمية الخضراء.

ثانياً، إننا نشجع على تحقيق مستويات أعلى من حفظ الموارد المائية الحية واستعادتها. وقد أطلقت الحكومة الصينية خطة عمل لحفظ الموارد المائية الحية. وتضطلع بأنشطة لحماية الحياة المائية عن طريق السيطرة باستمرار على العدد الإجمالي لمراوح سفن الصيد وقوتها والحفاظ على وقفها الطوعي للصيد صيفا لمدة ٢٠ عاماً. ونضطلع بأنشطة واسعة النطاق لتعزيز الأرصد السمكية وإطلاقها، مع بناء المزارع البحرية وإنشاء مناطق لحماية الحياة المائية والنهوض بنشر ثقافة إيكولوجية بحرية.

ثالثاً، إننا نكافح بحزم الصيد غير القانوني وننظم تطوير صيد الأسماك البحرية. ونتبع سياسة عدم التسامح إطلاقاً حيال أنشطة الصيد غير النظامية ونحقق في هذه الأنشطة ونعاقب عليها بموجب القوانين ذات الصلة. وقد حسناً نظام قائمتنا السوداء لقطاع صيد الأسماك. وستواصل الصين المشاركة بنشاط في الإدارة الدولية لمصائد الأسماك وفي عمل المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وتدرس الصين حالياً بعناية الانضمام إلى اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

وقد ذكرت ممثلة ألمانيا للتو في بيانها مسألة بحر الصين الجنوبي، وهو ما تعارضه الصين بشدة. ونود مرة أخرى أن نوضح موقفنا. إن مطالبات الصين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي والحقوق والمصالح البحرية ذات الصلة بما تنفق مع القانون الدولي والممارسات الدولية ذات الصلة. ولطالما احترمت الصين وأيدت حقوق البلدان في حرية الملاحة والتخليق، استناداً إلى القانون الدولي. ولم تكن هذه الحريات مشكلة من قبل.

بحكمة عند معالجة الطلبات المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القاري الموسّع التي تنطوي على منازعات برية وبحرية، وأن تؤدي مهامها مع الامتثال الصارم لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ونظامها الداخلي، ولا سيما القاعدة التي تنص على أنه لا يجوز النظر في أي طلب ينطوي على نزاع لم يُحل.

وتلتزم الصين بالنهوض بالتعاون الدولي وتعزيز بناء القدرات في مجال المحيطات والبحار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وقعت وزارة الموارد الطبيعية الصينية والسلطة مذكرة تفاهم في الصين بشأن إنشاء مركز مشترك للتدريب والأبحاث يمثل مساهمة إيجابية في بناء القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية فيما يتعلق بأعماق البحار وفي التعاون الدولي في مجال البحث العلمي البحري. وستستضيف الوكالات الصينية ذات الصلة، في أيار/مايو ٢٠٢٠، الندوة الدولية السابعة المعنية بالجوانب العلمية والقانونية لنظم الجرف القاري والمنطقة. وستساهم الصين كذلك في صندوق التبرعات الاستثماريين للجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار لدعم مشاركة البلدان النامية في عملها.

كما تلتزم الصين بالتنمية المستدامة لمصائد الأسماك وتشارك بنشاط في إدارة مصائد الأسماك الدولية. وأود أن أشاطركم مواقفنا وتجاربنا، في ذلك الصدد.

أولاً، إننا نسترشد بسياسة تمنح الأولوية لتربية الأحياء المائية وتعزز التنمية الخضراء. وتعكف الصين بنشاط على النهوض بتربية الأحياء المائية بصورة سليمة ومستدامة بالاعتماد بصورة رئيسية على التنمية الخضراء، عملاً بسياساتها تلك. وفي عام ٢٠١٨، شكلت حصيلة الاستزراع المائي ٧٧ في المائة من مجموع منتجات الصين المائية ونحو ٧٠ في المائة من إجمالي إنتاج تربية الأحياء المائية في العالم. وفي الوقت نفسه، تشجع الحكومة الصينية بقوة نماذج تربية الأحياء المائية السليمة بيئياً، مثل الزراعة المتكاملة للأرز والأسماك والنظم الهندسية للاستزراع المائي في

على الصعيد العالمي من أجل توفير استجابة مشتركة للتحديات ذات الصلة وتعزيز التنمية المستدامة لمحيطاتنا وبحارنا.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): يسرني أن أشارك في هذه المناقشة الهامة بشأن المحيطات وقانون البحار. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره ذي الصلة (A/74/70 و A/74/350) اللذين يتناولان عددا من القضايا الهامة، كتأثير تغير المناخ على المحيطات وأهمية أمن الملاحة البحرية. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى أولويات بلدي في هذا الشأن، وبالأخص في دعم أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولا، إن تأثير تغير المناخ على المحيطات له أبعاد مختلفة، حيث لا يقتصر الأمر على ارتفاع منسوب المياه وما يترتب عليه من تغييرات للحدود البرية والبحرية للدول الساحلية والجزر، بل يشمل تفاقم مشكلة زيادة تآكل المحيطات وما ينطوي عليه من آثار سلبية على النظم البيئية البحرية، خاصة في ظل توقعات تشير إلى إمكانية زيادة تآكل المحيطات بنسبة ١٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ نتيجة ازدياد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولذلك يرى بلدي أن معالجة هذه التحديات لا تكمن في خفض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري وحسب، بل وكذلك من خلال استخدام الطاقة المتجددة.

فعلى سبيل المثال، تبذل دولة الإمارات جهودا متواصلة لخفض حدة تأثير التغير المناخي على المحيطات، وذلك من خلال حزمة متنوعة من التدابير تتركز في مجملها على خفض الانبعاثات والملوثات بشرية المصدر، وتعزيز مرونة واستدامة النظام البيئي البحري وقدرته على الصمود. ويتم ذلك من خلال عدد من السياسات والاستراتيجيات، أهمها استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء التي تستهدف تحويل اقتصاد الدولة إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون، واستراتيجية الإمارات للطاقة التي تستهدف الدولة من خلالها زيادة نسبة الطاقة النظيفة إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، وكذلك اعتماد الخطة الوطنية للتغير

إن نظر المحكمة الدولية لقانون البحار على نحو يتجاوز حدود سلطتها في القضية المتعلقة ببحر الصين الجنوبي والحكم الذي صدر عن التحكيم يتعارضان مع القانون الدولي وكان لهما أثر سلبي خطير على سيادة القانون على الصعيد الدولي، فضلا عن أثرهما على سلامة وسلطة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لقد كان موقف الصين بشأن هذه المسألة واضحا ومتسقا - فالحكومة الصينية لا تقبل التحكيم أو تشارك فيه ولن تعترف أبدا بما يسمى بالحكم الصادر أو تقبل بأي مطالبات أو إجراءات ذات صلة به. ولم نسع إلا إلى صون حقوقنا ومصالحنا وفقا للقانون الدولي، والحفاظ بالتالي على سلامة وسلطة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وسيادة القانون على الصعيد الدولي.

ما فتئ الموقف الصيني بشأن مسألة بحر الصين الجنوبي ثابتا. ونعتقد أنه ينبغي للبلدان المعنية مباشرة أن تحل على النحو المناسب، من خلال المفاوضات والمشاورات على أساس احترام الحقائق التاريخية والقانون الدولي، المسائل المتصلة بتعيين الحدود البرية والبحرية. وفي الوقت الراهن، وبفضل الجهود التي تبذلها الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، هدأت الحالة في بحر الصين الجنوبي وتحرز المشاورات بشأن مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي تقدما. وستواصل الصين، إلى جانب أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي وتشجع إجراء مشاورات بشأن مدونة قواعد السلوك، وبذلك نستكمل جهودنا لصون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي.

وسيتطلب بناء مجتمع بحري يربطه مستقبل مشترك بذل جهود متواصلة وبلورة رؤية مشتركة على السواء. وستواصل الصين، بوصفها لاعبا رئيسيا في مجال الإدارة البحرية الدولية وداعما للتنمية المستدامة والنظام العادل في المحيطات والبحار، العمل مع البلدان الأخرى من أجل النهوض بشؤون المحيطات

نشط في وضع القواعد والخطط الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، ودعا بلدي إلى ٦ مؤتمرات تم عقدها في الدولة بهدف مواجهة التهديدات البحرية، بما فيها القرصنة.

رابعا، إن أي حادثة تهدد سلامة وأمن الملاحة البحرية تتطلب العمل الجماعي والتعاون وتبادل المعلومات، فعندما تعرّض الأمن البحري والملاحة في منطقة الخليج العربي هذا العام لتهديدات مستمرة من خلال الهجمات ضد أربع ناقلات نفط في المياه الإقليمية لدولة الإمارات، تم التنسيق الوثيق مع الشركاء للتصدي لهذه الهجمات التي تشكل تهديدا خطيرا للملاحة البحرية الدولية وإمدادات الطاقة العالمية.

وفي الختام، تشرف دولة الإمارات برئاسة رابطة بلدان حافة المحيط الهندي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. ونحن حريصون وملتزمون بأخذ الرسائل من هذه المناقشة والتقارير وإدماجها في العمل الملموس الذي تقوم به هذه المنظمة الحكومية الدولية بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في المحيط الهندي، حيث تركز المنظمة على أمن الملاحة البحرية، والتجارة والاستثمار، وتمكين المرأة اقتصاديا، والاقتصاد الأزرق. إضافة إلى ذلك، يتطلع بلدي إلى استثمار عضويته في مجلس المنظمة البحرية الدولية، وبالتعاون مع الدول الأعضاء، لمواصلة مساهمته في تطوير الأنظمة والقوانين والمعايير الدولية التي من شأنها تعزيز التجارة العالمية والنقل البحري الدولي بشكل آمن ومحمي ومستدام في بحار ومحيطات نظيفة.

السيد فينتاكبا لامبيغا (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يشرفنا أن نبليغ الجمعية، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٧٤ من جدول الأعمال، بأن حكومة توغو اعتمدت في ٣١ تموز/يوليه في مجلس الوزراء مشروع القانون الذي يأذن بانضمام بلدي إلى تفاه تنفيذ اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، الذي اعتمد في نيويورك في ٤ آب/أغسطس

المناخي ٢٠١٧-٢٠٥٠، والتي تمثل الإطار الوطني الشامل لإدارة أسباب تغير المناخ وآثاره، وتخطط لانتقال الدولة إلى اقتصاد أخضر قادر على التكيف مع تغير المناخ ويرفع من جودة الحياة. ولقد عمل بلدي على تأهيل المناطق البحرية المتضررة بفعل الظواهر المناخية، وذلك من خلال تطوير سلالات من المرجان مقاومة للمناخ واستزراعها، والتوسع في زراعة أشجار القرم، بالإضافة إلى حماية مناطق الأعشاب البحرية والسبخات الملحية كجزء من المشروع الوطني للكربون الأزرق.

ثانيا، انطلاقا من إيمان بلدي بأهمية تبادل الحوار حول أفضل السبل للابتكار والتمويل والحوكمة للاقتصاد الأزرق المستدام، استضاف بلدي القمة العالمية للمحيطات في أبوظبي في آذار/مارس من هذا العام، حيث تمت مناقشة أهمية زيادة الدعم الدولي لتشغيل المناطق البحرية المحمية في البلدان النامية، الأمر الذي يتفق تماما مع مفهوم الاقتصاد الأزرق، بما يضمن الانتعاش الاقتصادي والحفاظ على اهتمام المجتمع المحلي، الرجال والنساء على حد سواء وكذلك الشباب، لتمكينهم من العمل كمندفعين عن المناطق المحمية. وفي هذا الصدد، يسعدنا التقدم المحرز في وضع الصك الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ثالثا، قد يؤدي التدهور البيئي للمحيطات إلى تقويض أمن الملاحة البحرية، ولا بد أن نكرس جزءا من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة محليا ودوليا في دعم سلامة المحيطات في المجتمعات الهشة، بهدف منع الانزلاق إلى حالة من انعدام الأمن. وعليه، نود أن نؤكد على أهمية التعاون الدولي في التصدي للتهديدات التي يتعرّض لها الأمن البحري، مثل القرصنة وغيرها من الجرائم في البحر. وفي هذا الصدد، ساهمت دولة الإمارات بإيجابية في مكافحة القرصنة وذلك بمشاركتها في فريق مكافحة القرصنة ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك وتعديلاتها، حيث قامت بدور

وبما أن بلدي قد صدق بالفعل على هذا الصك، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فإن وفد بلدي يدعم هذا التشجيع من قبل الجمعية العامة، الذي يأتي في وقت أصبحت فيه القرصنة البحرية شاعرا رئيسيا للمجتمع الدولي بأسره، خاصة وإن أعمال القرصنة ترتكب بصورة متزايدة في جميع المناطق البحرية وتضر، بدرجات متفاوتة بمصالح جميع الدول، بما فيها البلدان الأفريقية، سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة بشأن هذا البند الهام (انظر A/73/PV.49 و A/73/PV.50)، قدمت بنن وتوغو طلبا مشتركا إلى لجنة حدود الجرف القاري في ٧ شباط/فبراير، كانت الدولتان الساحليتان قدمتهما إلى الأمين العام في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفقا للفقرة ٨ من المادة ٧٦ من الجزء السادس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن المتوقع أن تنشئ اللجنة، من بين أعضائها، لجنة فرعية لدراسة هذا الطلب المشترك.

وبالإضافة إلى ذلك، تشرف توغو باستضافة مقر المجموعة البحرية لأفريقيا الناطقة بالفرنسية وتولي رئاستها. وتسعى الوحدة، التي أنشئت في ٢٠ آذار/مارس، إلى تزويد الجهات الفاعلة البحرية الناطقة بالفرنسية بمتمدى للتبادل والتنسيق من أجل تعزيز اقتصاد أزرق مسؤول في المنطقة يوفر فرصا للعمل والتنمية المستدامة. وقد ضمت حتى الآن مهنين بحريين من ٢١ بلدا أفريقيا.

وقد تلاحظ الجمعية العامة أيضا أن جمهورية توغو أعلنت - في ١٢ نيسان/أبريل، عملا بالفقرة ١ من الجزء الخامس عشر من الفرع ٢ من المادة ٢٨٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - أنها اختارت المحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بتفسيرها أو تطبيقها، ولكن من دون تحديد الأسبقية بين هاتين الهيئتين القضائيتين.

وبذلك مهد القرار الطريق لاستكمال الإجراءات الداخلية المطلوبة، مما سيمكن توغو من الانضمام إلى الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

ويرى بلدي أن تعزيز الاقتصاد الأزرق يعني ضمنا مكافحة الفعالة لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتنفيذ عدد من المبادئ التوجيهية للنهوض بالإدارة المستدامة لموارد مصائد الأسماك وكفالة صيد الأسماك المسؤول.

ولذلك كنا قد أدرجنا بالفعل أحكام ذلك الصك، حتى قبل الانضمام إلى الاتفاق المذكور أعلاه، في قوانيننا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لتنظيم مصائد الأسماك وتربية المائيات في توغو، الذي ينص على القواعد المنطبقة على صيد الأسماك وتربية المائيات في المياه القارية والمياه البحرية الخاضعة لولايتها الوطنية، علاوة على تلك التي تحكم سفن الصيد التوغولية العاملة خارج المياه البحرية لتوغو.

وبالانتقال إلى البند الفرعي (أ)، المعنون "المحيطات وقانون البحار"، نخطط علما بالتقارير الموضوعية الأربعة التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة، وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، والقرار ٧٣/١٢٤ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وقد شاركت توغو في تقديم مشروع القرار A/74/L.22 الذي قدمه وفد سنغافورة وستصوت لصالح اعتماده. وينوه وفد بلدي بأن الجمعية العامة تكرر الإعراب، في الفقرة ١٢٧ من مشروع القرار، عن تقديرها لاعتماد مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والتنمية في أفريقيا، في لومي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية (ميثاق لومي)، ويشجع الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصدق بعد على هذا الميثاق على أن تنظر في القيام بذلك لتيسير دخوله حيز النفاذ.

الفترة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في إطار الموضوع العام "الارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات بالاستناد إلى العلم والابتكار من أجل تنفيذ الهدف ١٤: التقييم والشراكات والحلول". ونأمل في أن يتيح المؤتمر فرصة للمشاركين لإيجاد سبل جديدة للمساعدة على تحقيق ذلك الهدف ولتبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذه على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد تطوعت توغو، من جانبها، للمرحلة التحريية لجمع البيانات والمعلومات عن جوانب مؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٤-ج-١٠ بالرد على الاستبيان الذي قدمته إليها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية. وسنواصل جهودنا من أجل تنفيذ هذا الهدف واتفاقية قانون البحار، التي كانت توغو طرفا فيها منذ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الهام - الذي كان رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، السفير تومي كوه، محققا في وصفه بـ "دستور المحيطات" عندما اعتمد في مونتيفغو باي، بجامايكا، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ - على أن تفعل ذلك لكفالة تطبيقه عالميا.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرنا اليوم، تمثل محيطاتنا موردا حيويا للبشرية لا غنى عنه لرفاهنا الجماعي وبقائنا على هذا الكوكب. وتواجه محيطاتنا في الوقت نفسه تحديات عالمية ضخمة تتطلب عملا منسقا. ويمكننا أن نكفل، من خلال إيجاد أرضية مشتركة والعمل معا لتنفيذ حلول فعالة، أن تظل محيطاتنا سليمة وأن تكون مجتمعاتنا الساحلية قادرة على الصمود وأن يكون النمو الاقتصادي مستداما لصالح لأجيال القادمة.

وفي التاريخ نفسه، أعلن بلدي أنه لا يقبل أيا من الإجراءات المنصوص عليها في الفرع ٢ من الجزء الخامس عشر، فيما يتعلق بفئات المنازعات المشار إليها في الفرع ٣ من الجزء الخامس عشر، والفقرتين ١ (ب) و (ج) من المادة ٢٩٨ من تلك الاتفاقية المتعلقين، على التوالي، بالأنشطة العسكرية وبالمنازعات التي يمارس مجلس الأمن مهامه بشأنها.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير الجمعية العامة إلى أنها طلبت، بموجب أحكام الفقرة ٥ من القرار ١٢٤/٧٣ المذكور أعلاه، من الدول الأطراف التي لم تودع بعد خرائطها وقوائم إحداثياتها الجغرافية لدى الأمين العام أن تفعل ذلك.

وقد أودعت توغو، استجابة لتلك الدعوة، لدى الأمين العام، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للأحكام ذات الصلة من الفرع ٢ من الجزء الثاني، والفقرة ٢ من المادة ١٦، والفقرة ٢ من المادة ٧٥ من الاتفاقية، الخريطة البحرية الرسمية لجمهورية توغو وقوائم الإحداثيات الجغرافية المتصلة بها.

وقبل أن أختتم، تلاحظ توغو عقد ثلاث دورات موضوعية للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

وقد شارك بلدي بنشاط في تلك الدورات ويعتزم مواصلة التزامه خلال الدورة الرابعة، المزمع عقدها في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، من أجل كفالة أن يتم اعتماد صك طموح، في سياق المفاوضات على أساس مشروع الاتفاق الذي أعده رئيس المؤتمر، في نهاية تلك العملية الهامة.

وتنوه توغو وترحب بقرار الجمعية - بعد مشاركتها في المؤتمر الحكومي الدولي الأول في حزيران/يونيه ٢٠١٧ - تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ التنمية المستدامة في لشبونة في

في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الأزرق المستدام الذي تشارك في استضافته كينيا واليابان وكندا في نيروبي في عام ٢٠١٨. وقد تعلق ذلك المؤتمر بإقامة شراكات جديدة مبتكرة وملموسة. وحضر ذلك المؤتمر نحو ١٩ ٠٠٠ شخص من ما يزيد على ١٢٥ بلدا، معظمهم من رواد الأعمال الشباب الراغبين في تطوير مبادراتهم المتصلة بالمحيطات بطريقة مستدامة.

وتفخر كندا بمشاركتها في كثير من المنظمات والمبادرات المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك بصفتها عضوا في الفريق الرفيع المستوى المعني باقتصاد المحيطات المستدام، وبصفتها بلدا مشاركا في انعقاد اللجنة العالمية المعنية بالتكيف. وشاركت كندا أيضا في إنشاء التحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف، بهدف تعزيز الأدوات المالية المبتكرة لبناء القدرة على التكيف الساحلي في البلدان المعرضة لآثار المناخ. وتعزز استثمار ٢,٥ مليون دولار للمساعدة في إطلاق التحالف. وأعلنت كندا أيضا عن تبرع بقيمة ٢,٧ مليون دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة لفريق عمل الميثاق الأزرق التابع للكمونولث المعني برصد المحيطات، الذي يؤدي دورا رائدا في علم المحيطات لدعم الاستغلال المستدام للموارد الساحلية وموارد المحيطات بهدف حماية محيطات عالمنا والحفاظ عليها.

وتتسم النتائج التي توصل إليها التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" بالوضوح. وتبين الصلة الجوهرية بين تغير المناخ ومحيطاتنا أهمية جهودنا المبذولة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ وضرورة استمرارها.

علاوة على ذلك، وفي حين يلحق بنا الضرر جميعا من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر واحترار المحيطات وتحمضها، فإن المجتمعات الساحلية، وخاصة المجتمعات المقيمة في القطب الشمالي وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر عرضة لتلك التغيرات. ولذلك تواصل كندا اتخاذ الإجراءات اللازمة

يسر كندا أن تلاحظ زخم وتنوع الجهود التي بذلت لأجل المحيطات خلال العام الماضي. وبالرغم من كل التقدم المحرز، فلا يمكننا التغاضي عن حقيقة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويجب تكثيف الجهود خلال السنوات المقبلة بناء على ما أُنجز خلال السنوات الماضية، مع إيلاء مزيد من الاهتمام والعناية لمحيطاتنا. وكندا ملتزمة بمواصلة الشراكة الفعالة والتعاونية في تلك الجهود. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلّم بإيجاز عن بعض مجالات العمل الهامة للتصدي للتحديات التي تواجهها محيطاتنا، مع التشديد على الكيفية التي تعتمزم بها كندا أداء دورها في ذلك.

فما زلنا هنا في مقر الأمم المتحدة نواصل العمل بجد لإبرام اتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وتعدّ هذه الاتفاقية مثالا على قدرة المجتمع الدولي على وضع خلافاته جانبا والعمل معا للتصدي لطائفة من التحديات العالمية. وتتطلع كندا إلى مواصلة إحراز تقدم ملموس نحو إبرام اتفاق من شأنه أن يقدم دعما فعالا لتحقيق هدف حفظ موارد محيطاتنا وإدارتها على نحو مستدام، مع الاستفادة والتنسيق في الوقت نفسه مع الجهات الفاعلة العديدة والخبراء العاملين في هذا المجال.

وسنجتمع في البرتغال في العام المقبل ٢٠٢٠ لحضور مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات لتبادل الآراء والنظر في كيفية تكثيف الجهود المبذولة في مجال المحيطات استنادا إلى العلم والابتكار لأجل تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتتطلع كندا إلى تشاطر جهودها ونجاحاتها وتحدياتها المتعلقة بالمبادرات ذات الصلة بالمحيطات بغية الاستفادة من التعاون الناجح حاليا وحفز إقامة شراكات جديدة مبتكرة وملموسة للمضي قدما في تنفيذ الهدف ١٤. وسيكون المؤتمر المعني بالمحيطات أيضا فرصة عظيمة للاستفادة من الزخم الذي تحقق

أن كندا ستساهم هذا العام مرة أخرى بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار كندي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتغطية تكاليف مشاركة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة في عام ٢٠٢٠. ويجدونا صادق الأمل في أن تساعد هذه المساهمة اللجنة على مواصلة أداء عملها الممتاز.

ونفخر بأن نشير عقب مضاعفة جهودنا إلى أن كندا قد تجاوزت هدفها المتمثل في حماية ١٠ في المائة من مناطقها البحرية والساحلية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتمكنت كندا حتى الآن من حماية وحفظ ١٣,٨ في المائة من مناطقها البحرية والساحلية وهي تشرع في تخطيط الحيز البحري للمساعدة في تحديد مناطق إضافية للحماية إلى جانب المناطق التي يمكن استخدامها على نحو مستدام.

وأخيراً، تعهدت كندا، استناداً إلى إيمانها العميق بأهمية الشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة، بتوفير ما يصل إلى ١٥٣ مليون دولار وهو أكبر تبرع لجهود المحيطات للمساعدة في تطوير ممارسات مبتكرة وتكنولوجيات متطورة. وستساعد تلك المبادرة كندا، من بين أمور أخرى، في الإسهام بشكل كبير في تنمية اقتصاد المحيطات القائم على المعرفة. وإذ تواصل تطوير خبرتها ومهاراتها القيادية في مجال المحيطات، تسعى كندا إلى دعم الدول الأخرى في تنمية قدراتها الخاصة أيضاً. وبناء على التزام كندا بالمحيطات الذي تعهدت به خلال رئاستها لمجموعة السبعة في عام ٢٠١٨، توفر كندا مبلغ ٢٦٢ مليون دولار إلى البلدان النامية للمساعدة في بناء المعارف والقدرة على الصمود في مواجهة التحديات المتزايدة المتصلة بالمحيطات ودعم الحلول الطبيعية للتحديات القائمة والتصدي لمشكلة التلوث البحري.

وإن لكندا التزاماً طويلاً بالمحيطات. وخلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات، شاركت كندا بقدر كبير في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا يزال التزامنا ثابتاً اليوم إذ تواصل كندا العمل على الصعيدين المحلي والدولي للتصدي

لتلبية احتياجات تلك المجتمعات. وتعمل كندا لأجل الوفاء بالتزامها بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بقيمة ٢,٦٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ وأعلنت بالفعل عن مبادرات قيمتها ١,٧ بليون دولار حتى الآن. وتدعم كندا في إطار التزامها الدول الكاريبية وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة بغية التصدي لتغير المناخ عن طريق دعم تدابير التخفيف الطموحة والحد من أوجه الضعف وبناء القدرة على التكيف. فعلى سبيل المثال، تواصل كندا العمل مع أكبر صناديق تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في العالم، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، لدعم الإجراءات الملموسة والمؤثرة في الميدان. وتفخر كندا أيضاً بالعمل الشائعي مع ٣٢ دولة جزرية صغيرة نامية من خلال تنفيذ ٥٧ مشروعاً مختلفاً من المشاريع المتعلقة بالمناخ.

وإذ نتكلم الآن، يجتمع المجتمع الدولي في مدريد، في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ويسر كندا أن تلاحظ أن الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية قد اكتست اللون الأزرق. ولأجل التصدي لتغير المناخ، يتعين علينا التشديد على مسائل المحيطات وتكثيف العمل المناخي المتصل بها. وتتطلع كندا إلى مواصلة التعاون مع القادة الآخرين المعنيين بالمحيطات في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف وما بعده، لبناء الزخم اللازم للجهود المتعلقة بالمحيطات في تلك المنتديات.

(تكلم بالفرنسية)

ونظراً لأن لكندا أطول خط ساحلي في العالم، فهي تعلم جيداً الدور الذي تؤديه المحيطات النظيفة في دعم سبل العيش والأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي للكنديين وبلايين الناس في جميع أنحاء العالم. وفضلاً عن جهودنا الدولية، تواصل كندا أيضاً اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد المحلي بوصفها دولة محيطية.

وفي أيار/مايو قدمت كندا تقريرها المتعلق بالمحيط المتجمد الشمالي إلى لجنة حدود الجرف القاري. ويسرنا أيضاً أن نعلن

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ذات أهمية حاسمة بالنسبة لأستراليا. فهي توفر إطارا قانونيا هاما يحكم إدارة أستراليا لمناطقها البحرية. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أيضا إطارا قانونيا شاملا ينظم تفاعل الدول وتعاونها في المحيطات - من الملاحظة إلى الحفظ.

كما أن تأييد أستراليا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يجسد التزامنا الأوسع ببناء نظام دولي قائم على القواعد كأساس لمستقبل مستقر ومزدهر. ولا يزال ذلك مهماً اليوم كما كان في أي وقت مضى، بما في ذلك في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ونحن ملتزمون بحرية الملاحة والتحليق، وهي حريات حاسمة بالنسبة للتجارة والأمن الدوليين. ونقدر الهيكل القانوني الذي يعطي جميع الدول صوتاً. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هنالك التزاماً يقع على عاتق جميع الدول بحل المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً للقانون الدولي.

وهذا أمر حيوي بصفة خاصة في بحر الصين الجنوبي. ونحن لا نحتاج فيما يتعلق بتنازع المطالب الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، ولكن لدينا مصلحة قوية في استقراره وفي الأصول والقواعد التي تحكمه. ونحث جميع مقدمي المطالب على اتخاذ خطوات ذات مغزى لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة ووقف الأعمال التي يمكن أن تقوض الاستقرار أو تؤدي إلى التصعيد.

ونرحب أيضاً بتأكيد الجمعية العامة المستمر على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. فهذه الاتفاقية هي دستور المحيطات، وتكتسي أهمية جوهرية بوصفها الأساس للعمل والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بشأن مسائل المحيطات.

ويسر أستراليا أن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك لهذا العام يتضمن صياغة أقوى بشأن السفن التي لا تتبع لدولة معينة. فالصيد الذي تقوم به هذه السفن، بحكم

لتحدياتنا المشتركة في مجال المحيطات. ونرى أن الحوار والشراكة والحفاظ على نظام بحري قائم على القواعد ويستند إلى القانون الدولي من بين أفضل الأدوات المتاحة لنا لتحقيق نتائج إيجابية للجميع. وإذا تأخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نشدد على ضرورة التزام جميع الدول بالإدارة السلمية للمنازعات وتسويتها دون التهديد باستخدام القوة أو الإكراه وفقاً للقانون الدولي. وكندا على ثقة من أن بوسع الجمع بين التعاون الدولي والإرادة السياسية القوية والمعارف العلمية والتكنولوجيات المبتكرة أن يحافظ على تعافي المحيطات وإنتاجيتها، فضلاً عن كفالة كونها مصدراً موثوقاً به لتوفير الغذاء وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير العمالة والسعادة للشعوب في جميع أنحاء العالم.

ولأجل تحقيق النتائج، يتعين أن تكون تعددية الأطراف أكثر شمولاً وابتكاراً من أي وقت مضى. ويجب التغلب على الانعزالية ليس لأن تحدياتنا مشتركة فحسب، بل لأن الحلول والمكاسب المحتملة جماعية أيضاً. ولتحقيقها، علينا أن نعمل معاً. وترشيح كندا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢ يتماشى تماماً مع تلك الرؤية. ونحن نجتمع هنا للتفكير في الطريق الذي ينبغي أن نسلكه. ونحن مصممون على العمل الآن والعمل معاً.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أستراليا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل فانواتو باسم أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ.

ونشكر الميسرين، ممثلي كل من سنغافورة والنرويج، على عملهما الممتاز في تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرارين المتعلقين بالمحيطات واستدامة مصائد الأسماك لهذا العام. ويسر أستراليا أن تشارك في تقديم مشروع القرارين A/74/L.21 و A/74/L.22. وبصفتنا عضواً في منتدى جزر المحيط الهادئ ودولة ساحلية كبيرة، فلدينا اهتمام قوي بمداولات الجمعية العامة بشأن قضايا المحيطات.

ضعف البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة. وتشكل آثار تغير المناخ على المحيطات خطراً كبيراً على اقتصادات هذه البلدان وتنوعها البيولوجي وأمنها الغذائي وصحة الإنسان. وفي هذا الصدد، لا بد من مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق للتخفيف من تلك الآثار لصالح البشرية والمحيطات والأرض. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تنقل التكنولوجيات إليها وتساهم في بناء قدراتها.

إن مشروع القرارين اللذين سيُعتمدان اليوم - أي مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/74/L.22) ومشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/74/L.21) - هما نتاج مفاوضات طويلة ومكثفة. ونحن ممتنون للوفود التي أبدت مرونة ورغبة في تعزيز أهداف هذين النصين. ونعرب عن الامتنان أيضاً لميسري المشروعين، السيدة ناتالي موريس - شارما ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج، اللذين تمكنا من اختتام مشاوراتنا بنجاح في ظل قيادتهما وتوجيههما القديرين. ويتضمن كلا النصين خطوات هامة لتعزيز تنفيذ الصكوك القائمة المتعلقة بالمحيطات على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وما فتئت كوبا تبذل جهوداً كبيرة لتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية على نحو متسق وتدرجي وبصورة فعالة. ويتجلى ذلك في الدستور الذي اعتمدته الشعب الكوبي في استفتاء أجري في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، والذي ينص على حقوق وواجبات الدولة ومواطنيها فيما يتعلق بحماية البيئة، بما في ذلك البيئة البحرية ومكافحة تغير المناخ.

تعريفه، هو صيد غير قانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم. ونرحب بأن الجمعية العامة قد دعت الدول إلى اتخاذ إجراءات لمنع هذه السفن من الصيد، بما في ذلك عن طريق سن تشريعات إنفاذ محلية وحظر المسافنة.

ونشيد أيضاً بالاهتمام الوثيق الذي تواصل الجمعية العامة إيلاؤه لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر، الأمر الذي سيؤثر على العديد من الدول على الصعيد العالمي. بيد أن منطقة المحيط الهادئ تضم غالبية الدول الجزرية المرجانية المنخفضة في العالم والدول التي تعتمد على الجزر المرجانية والجزر الصغيرة المنخفضة. وستكون تلك المنطقة ضعيفة بشكل خاص. ويسرنا نظر لجنة القانون الدولي بنشاط في الجوانب القانونية لهذا الموضوع الهام.

إننا نسلم بأن أحد الأغراض الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هو توفير نظام بحري مستقر ودائم ويمكن التنبؤ به، يوازن بين مصالح جميع الدول. ونتطلع إلى العمل مع لجنة القانون الدولي وهي تضطلع بذلك العمل.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تعلق كوبا أهمية أساسية على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل صون وتعزيز السلام والنظام والتنمية المستدامة في المحيطات والبحار. فالاتفاقية معلم بالغ الأهمية في تدوين القانون الدولي وقد صدقت عليها أغلبية ساحقة من الدول. وهي تضع الإطار القانوني المناسب والمعترف به عالمياً الذي يحكم جميع الأنشطة المتصلة بالمحيطات والبحار. ومن المهم الحفاظ على سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذ أحكامها ككل. وينبغي للجمعية العامة أن ترصد شؤون المحيطات وقانون البحار لكفالة مزيد من الاتساق في إدارة هذه المسائل لصالح جميع الدول الأعضاء.

وتشدد كوبا على أهمية دور الأمم المتحدة في مواصلة حفز العمل المشترك للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ على المحيطات من أجل معالجة أوجه

ويهدد الارتفاع المستمر في مستوى سطح البحر وتزايد الآثار الضارة لتغير المناخ الناجمة عن أعمال الإنسان الضارة ضد الطبيعة السلامة الإقليمية للعديد من الدول، وسيكون مصير بعضها الزوال ما لم تتخذ إجراءات فورية. ويجبرنا الترابط بين نظم المحيطات وعلاقتها الوثيقة بالتغير المناخي في المناخ الذي يواجه البشرية على الامتثال على وجه السرعة للالتزامات المقطوعة في كلا المجالين. وتعيد كوبا تأكيد التزامها بحماية البيئة واحترام قانون البحار.

ونرحب بالقرار الحسن التوقيت الذي اتخذته لجنة القانون الدولي بإدراج مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر في برنامج عملها الطويل الأجل من أجل دراسة الآثار القانونية لهذه الظاهرة على خطوط الأساس، التي تؤثر بدورها على الحدود الخارجية للمناطق البحرية والحدود البحرية التي تمتد من خطوط الأساس تلك، فضلا عن الآثار القانونية على الحقوق السيادية في المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية، من بين مسائل هامة أخرى. وقبل أن نختتم، نود أن نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة على عملها الدؤوب في تعزيز قانون البحار وشؤون المحيطات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق مناقشة البند ٧٤ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) لهذه الجلسة.

وسنواصل المناقشة بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ هنا في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

ولدى الدولة الكوبية مؤسسات قوية وتشريعات وطنية في مجال قانون البحار وهي تتخذ كل ما في وسعها من تدابير كي تنجح في التصدي للحرائم المرتكبة في البحر، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير القانوني بالبشر والقرصنة.

وتكرر كوبا تأكيد أهمية تعزيز التعاون الدولي في إدارة الموارد البحرية ورعاية المحيطات وتنوعها البيولوجي، وفقا لمبادئ القانون الدولي، مع احترام سيادة الدول على مياهها الإقليمية وحقوقها في الموارد الموجودة في مناطقها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري.

ونؤيد بقوة العمل الجدير بالتقدير الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري ونحث جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها لها حتى يتوفر لعمل اللجنة كل ما تحتاج إليه من موارد. ويجب أن نعترف بعبء العمل الثقيل الذي يقوم به أعضاء اللجنة واستعدادهم للنظر في كل حالة على نحو شامل وسريع. ولهذا السبب، من المهم أن تتمكن اللجنة من الاضطلاع بعملها بسرعة وفعالية، مع الامتثال في الوقت نفسه للشروط القانونية المحددة لهذا الغرض.

ويكتسي الحفاظ على موارد التنوع البيولوجي البحري أهمية حيوية للأجيال المقبلة. وسيكون للنظام الذي يحكم استخدام تلك الموارد أثر مباشر على كثير من البلدان النامية، ومعظمها دول جزرية صغيرة. ونؤيد كوبا الجهود الرامية إلى وضع اتفاق تنفيذي بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على العمل معا خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي، حتى تتمكن من التوصل إلى نتائج ملموسة تؤدي إلى إبرام صك دولي ملزم بشأن هذه المسألة.